J. Agric. Economic. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol.5(12): 2027 - 2057, 2014

AN ECONOMIC STUDY OF INFLATIONARY PRESURES IN THE EGYPTIAN ECONOMY

Abd El-dayem, M. A.
Agric,Economic Dept, fac.Of Agric.Mans.Univ.

دراسة اقتصادية للضغوط التضخمية في الاقتصاد المصري

محمد أحمد عبد الدايم أحمد صالح
قسم الاقتصاد الزراعي- كلية الزراعة – جامعة المنصورة

الملخص

يعتبر التضخم إحدي الظواهر العالمية التي تنشأ نتيجة عدم التوازن بين طلب وعرض السلع والخدمات مما يؤدي لحالة من عدم الاستقرار السعري للاقتصاد القومي تتمثل في تراجع اسعار الفائدة الحقيقية، وانخفاض المدخرات المحلية، ومن ثم تراجع التكوين الرأسمالي وانخفاض القوة الشرائية للنقود، الذي يؤثر سلبا علي كل من رفاهية السكان ومعدل نمو الاقتصاد المصري ككل.

وتمثلت مشكلة البحث في الضغوط التضخمية التي يتعرض لها الاقتصاد المصري في كافة القطاعات الاقتصادية الناجمة عن الاختلالات الهيكلية بنيان العرض وعدم قدرته علي مجاراة بنيان الطلب، حيث قدر معدل التضخم بنحو 7.90% كمتوسط للفترة (1990-2012)، مسجلا ارتفاعا قدر بنحو 11.14% خلال الخمس سنوات الأخيرة (2008-2012) بمعدل زيادة قدر بنحو 41.01% مقارنة بالفترة الأولي، وقد ظهرت اثاره في عدم تنويع هيكل الإنتاج القومي، وارتفاع معدلات البطالة وعدم قدرة الهياكل الإنتاجية على استيعاب عمالة جديدة، مما يؤدي إلي جمود عرض السلع والخدمات وتضطر الدولة إلي الاعتماد علي الاستيراد الأمر الذي يؤدي بدوره إلي الارتفاع التدريجي والمستمر في المستوي العام للأسعار، مما استدعي معه دراسة تلك الضغوط التضخمية المتوالية والمستمرة ومعرفة كيفية علاجها والحد منها، وهدف البحث إلي التعرف علي المحاور التالية:

1- **(مظهر ظاهرة التضخم)** عن طريق قياس التغيرات التي تحدث في المستوي العام للأسعار. وذلك بدراسة الأرقام القياسية بانواعها المختلفة حيث تبين أنها تتزايد بمعدلات نمو متقاربة خلال فترة الدراسة، مما يشير لارتفاع المستوي العام للاسعار للدلالة علي وجود التضخم.
2- **(تشخيص ظاهرة التضخم)** قياس الضغوط التضخمية المحلية والمستوردة في الاقتصاد المصري بمعرفة العوامل المؤثرة عليها حيث تم استخدام بعض المقاييس والمعايير الاقتصادية لقياس الضغوط التضخمية سواء المحلية منها عن طريق معامل الاستقرار النقدي ونسبة الإفراط النقدي بجانب الطرق المختلفة لقياس حجم الفجوة التضخمية، أو المستوردة وذلك عن طريق درجة الانكشاف الاقتصادي، والميل الحدي للإستيراد والتصدير.
3- **(روشتة علاج ظاهرة التضخم)** العلاج المقترح للحد من الضغوط التضخمية بالاقتصاد المصري سواء في الأجل القصير من خلال التاثير علي جانبي الطلب والعرض باتباع مجموعة من السياسات كالسياسة النقدية والمالية وسياسة الأجور أو الأجل الطويل من خلال التاثير علي بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية كالصادرات والواردات الكلية والادخار والاستثمار ....الخ..

ويوصي البحث بمجموعة من التوصيات للخروج من دائرة التضخم ومنها بتقييد الطلب الاستهلاكي ، وتشجيع الأفراد على الادخار مع تشغيل الطاقات العاطلة في مختلف قطاعات إنتاج السلع والخدمات لزيادة الانتاج ومن ثم زيادة العرض الكلي والتهيؤ للتصدير في الفترة الزمنية الطويلة، والعمل علي تضييق فجوة الموارد المحلية عن طريق زيادة مستوي الصادرات مقارنة بالواردات وذلك للسلع والخدمات لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي، وكذلك تصحيح الاختلالات الهيكلية بميزان المدفوعات المصري لتقليل التضخم المستورد.

المقدمة

يعتبر التضخم إحدي الظواهر العالمية التي تواجه الاقتصاديات المتقدمة والنامية منها علي حد سواء، حيث ينشأ التضخم نتيجة عدم التوازن بين طلب وعرض السلع والخدمات مما يؤدي لحالة من عدم

الاستقرار السعري للاقتصاد القومى تتمثل في تراجع اسعار الفائدة الحقيقية، وانخفاض المدخرات المحلية، ومن ثم تراجع التكوين الرأسمالي وانخفاض القوة الشرائية للنقود، الذي يؤثر سلبا على كل من رفاهية السكان ومعدل نمو الاقتصاد المصري ككل.

كما يشير التضخم إلي هبوط في القيمة الخارجية للنقود على أساس أسعار الصرف للعملة الوطنية بأسعار الذهب وبالاحتياطات الدولية.

ويؤثر التضخم على الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث تكون الاستثمارات غير منتجة كالاتجار في الأراضي والمعادن النفيسة، كما أن زيادة نسبة التضخم تؤدي إلى ارتفاع أسعار المدخلات اللازمة للإنتاج ومن ثم يعجز المنتجون عن شراء تلك المدخلات في المواعيد المناسبة، ويظهر هذه واضحا على القطاعات الاقتصادية المختلفة وخصوصا الزراعي منها نظرا لظاهرة الموسمية التي تميز هذا القطاع عن غيره من بقية القطاعات، غير أنه قد تعتمد معظم الدول النامية على التضخم كوسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية، مما يؤدى لانهيار خطط التنمية من ناحية وانتشار ظاهرة التفضيل السلعى والتحلي عن التفضيل النقدي من ناحية اخري نظرا لإحجام الافراد عن الادخار خشية انخفاض القوة الشرائية لمدخراتهم مما يعمل علي تزايد قوي الطلب الاستهلاكى على المنتجات المحلية والمستوردة مما يدفع الدولة إلى الإفراط في الأخذ بسياسة عجز الميزانية.

وتتعدد أنواع التضخم فمنها التضخم الظاهر والتضخم المكبوت (الحبيس)، والتضخم الزاحف ، والتضخم الجامح، وتضخم الطلب والتكاليف والتضخم المستورد والمصدر، والتضخم المشترك والذي يظهر نتيجة ارتفاع القوة الشرائية مع ارتفاع حجم السيولة لدي الأفراد مما يؤدي إلي ارتفاع جانب الطلب الكلي مع بقاء العرض الكلي ثابتا.

وتكمن أهمية البحث في تناول ظاهرة التضخم التي يعاني منها الاقتصاد المصري والتي زادت من حدتها في حالات عدم الاستقرار بين الطلب والعرض للسلع والخدمات ومن ثم يتم التعرف علي التغيرات التي حدثت فى المستوي العام للأسعار وما ينتج عنها من اختلالات هيكلية في كافة قطاعات الاقتصاد القومي، ومعرفة العوامل المسببة لها في محاولة لوضع مقترحات لعلاج هذه الظاهرة سواء في المدي القصير أو البعيد للحد منها أو القضاء عليها خاصة في ظل عدم كفاية الدراسات التي تمت في هذا المجال.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في الضغوط التضخمية التي يتعرض لها الاقتصاد المصري في كافة القطاعات الاقتصادية الناجمة عن الاختلالات الهيكلية ببنيان العرض وعدم قدرته علي مجاراة بنيان الطلب، حيث قدر معدل التضخم بنحو 7.90% كمتوسط للفترة (1990-2012)، مسجلا ارتفاعا قدر بنحو 14 11% خلال الخمس سنوات الأخيرة (2008-2012) بمعدل زيادة قدر بنحو 01 41% مقارنة بالفترة الاولي، وقد ظهرت آثاره فى عدم تنويع هيكل الإنتاج القومى، وانخفاض الحصيلة الضريبية وعدم كفايتها بما يتناسب مع حجم الانفاق العام اللازم لتحقيق معدلات النمو المرغوبة، وكذلك ارتفاع معدلات البطالة وعدم قدرة الهياكل الإنتاجية على استيعاب عمالة جديدة، وعجز الاقتصاد القومي الدائم والمستمر عن تحقيق الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية الضرورية مع جمود عرض هذه السلع مما يضطر الدولة إلي الاعتماد علي الاستيراد واعتمادها على الخارج، والذي يؤدي بدوره إلى الارتفاع التدريجي والمستمر في المستوي العام للأسعار، مما يستدعي دراسة تلك الضغوط التضخمية المتوالية والمستمرة ومعرفة كيفية علاجها والحد منها.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلي دراسة الضغوط التضخمية الناتجة عن الاختلالات الهيكلية بكافة قطاعات الاقتصاد المصري خلال الفترة (1990-2012)، وذلك من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: (مظهر ظاهرة التضخم) قياس التغيرات التي تحدث في المستوي العام للأسعار.

المحور الثاني: (تشخيص ظاهرة التضخم) قياس الضغوط التضخمية المحلية والمستوردة في الاقتصاد المصري بمعرفة العوامل المؤثرة عليها.

المحور الثالث: (روشتة علاج ظاهرة التضخم) العلاج المقترح للحد من الضغوط التضخمية بالاقتصاد المصري سواء في الأجل القصير أو الطويل.

الأسلوب البحثي ومنهج الدراسة:

تحقيقا لأهداف الدراسة، اعتمد البحث علي استخدام الطريقتين الاستقرائية والإحصائية في وصف وتحليل بيانات الدراسة وفي تقدير العلاقة الاتجاهية واختيار أفضل النماذج الممثلة للمتغيرات الاقتصادية التي

تمت دراستها بناءا علي الأسس الاقتصادية المختلفة خلال فترة الدراسة، كما تم استخدام بعض المقاييس والمعايير الاقتصادية لقياس الضغوط التضخمية سواء المحلية منها عن طريق معامل الاستقرار النقدي ونسبة الإفراط النقدي بجانب الطرق المختلفة لقياس الفجوة التضخمية، أو المستوردة عن طريق درجة الانكشاف الاقتصادي، والميل الحدي للإستيراد والتصدير.

خطة البحث

ويمكن التعرف علي خطة البحث والتي تتضمن المحاور الثلاثة السابق الإشارة إليها في أهداف البحث من خلال الجدول التالى:

جدول رقم (1) خطة البحث

مظهر الظاهرة	تشخيص الظاهرة		روشتة العلاج	
قياس التغيرات التي تحدث في مستوي الأسعار للدلالة علي الضغوط التضخمية	تطبيق أنسب الصيغ والمعايير لقياس الضغوط التضخمية أي الأسباب التي تؤدي لارتفاع المستوي العام للاسعار.		التعرف علي برنامج مقترح لعلاج الضغوط التضخمية وليس التعايش معها	
	الضغوط التضخمية المحلية	الضغوط التضخمية المستوردة	الأجل القصير	الأجل الطويل
ويمكن التعرف علي المظهر العام من خلال:	ويمكن تشخيصها من خلال:	ويمكن تشخيصها من خلال:	من خلال التأثير علي جانبي الطلب والعرض بانباع مجموعة من السياسات كالسياسة النقدية والمالية وسياسة الأجور	من خلال التأثير علي بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية كالصادرات والواردات الكلية والادخار والاستثمار ....الخ.
1- الرقم القياسي لأسعار المستهلكين.	1-معامل الاستقرار النقدي (معامل الضغط التضخمي).	1- نسبة التجارة (درجة الانكشاف الاقتصادي).		
ا-الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بالريف.	أ- مقياس سرعة تداول النقود	2- نسبة الاستيراد للناتج المحلي الإجمالي.		
ب- الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بالحضر.	ب- درجة الاستقرار النقدي.	3- الميل الحدي للاستيراد.		
ج- الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بالجمهورية.	2-الفجوة التضخمية	3- الميل الحدي للتصدير.		
2- الرقم القياسي لأسعار الجملة.	أ- طريقة إجمالي فائض الطلب.	4- قياس التضخم المستورد.		
3- الرقم القياسي الضمني لمحلص الناتج المحلي الإجمالي	ب- طريقة صافي فائض الطلب.			
4- التعرف علي الوضع الراهن لظاهرة التضخم	ج- طريقة فائض عرض النقود.			
	3- نسبة الافراط النقدي.			
	أ- نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي من كمية النقود المتداولة.			
	ب- حجم الإفراط النقدي.			

المصدر: من إعداد الباحث.

مصادر البيانات:

اعتمد البحث علي المراجع والبيانات الاحصائية المنشورة وغير المنشورة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO)، ومطبوعات ونشرات وزارتي التجارة والصناعة، والتخطيط. بجانب اعتماد البحث في اطاره النظري والتحليلي علي العديد من المراجع العلمية متمثلة في الكتب والدوريات العلمية العربية والأجنبية، بجانب العديد من البحوث والرسائل العلمية المرتبطة بموضوع البحث.

الإطار النظري للبحث:

يعتبر التضخم إحدي حالات عدم التوازن بين جانبي الطلب والعرض مما يؤدي إلي الزيادة المستمرة في مستوي الأسعار نتيجة لزيادة الطلب الكلى عن العرض الكلي للسلع والخدمات وهو ما استند عليه كينز لتفسير ظاهرة التضخم، في حين يفسر التضخم علي انه ظاهرة نقدية نتيجة للزيادة في معدل نمو عرض النقود الإسمية مما يؤثر علي الأسعار بالارتفاع وهو ما يعرف بمعادلة كمبردج حيث أن الأفراد لديهم الرغبة والقدرة الشرائية في طلب كمية من السلع والخدمات بمعدل اكبر من العرض الحقيقي لها وهذا الفائض في الطلب هو السبب في ارتفاع الأسعار، بينما تفسر نظرية كمية النقود الحديثة -مدرسة شيكاغو- منشأ التضخم نتيجة إفراط البنك المركزي في إصدار النقود ما يؤدي زيادة عرض النقود بمعدل أكبر من الزيادة في الإنتاج أي وجود فائض في الطلب علي السلع يفوق الطاقات الإنتاجية، بينما أمكن تفسير التضخم في ضوء المدرسة السويدية أو نظرية التوقعات في الاختلال الناتج عن زيادة الاستثمار المخطط مقارنة بالادخار المخطط مما يعني وجود فجوة تتمثل في زيادة الطلب (خطط الشراء)عن العرض (خطط الإنتاج)، ومن ثم ارتفاع المستوي العام للأسعار مما يعني انخفاض القوي الشرائية في أسواق السلع أو عوامل الإنتاج، كما توصلت النظرية الكمية في صورتها المعاصرة أن منشأ التضخم من الزيادة في متوسط نصيب الوحدة من الناتج من كمية النقود المتداولة حيث أن الزيادة في الأسعار لا يمكن أن تتحقق مالم يتم تمويلها بوسائل نقدية تحت إدارة وسيطرة البنك المركزي.

ويختلف تفسير التضخم في الدول المتخلفة عنه في الدول المتقدمة، وذلك من خلال وجهة النظر إليه، فيري النقديون أن التضخم هو ظاهرة نقدية بحتة ينحصر علاجه علي الوسائل النقدية والمالية فقط، حيث يرجع إلي الافراط في إصدار النقود بسبب لجوء تلك الدول لسياسة التمويل التضخمي لتمويل برامج الاستثمار مما يؤدي إلي نمو قوي الطلب الكلي بمعدلات تزيد عن معدلات نمو العرض المتاح من السلع والخدمات، كما يرجع التضخم بتلك الدول إلي الانحرافات السعرية للسياسات النقدية والمالية غير السليمة التي اتبعتها تلك الدول، بينما يري الهيكليون أن التضخم في تلك الدول المتخلفة ظاهرة اقتصادية واجتماعية ترجع للاختلالات الهيكلية ببنيان العرض مع عدم القدرة علي مجاراة بنيان الطلب، ومن هذه الاختلالات تخصص تلك الدول في إنتاج المواد الأولية وعدم تنويع هيكل الإنتاج القومي بما يخلص البلاد من تبعيتها الاقتصادية، كما تكمن أيضا في عدم مرونة أسواق السلع الزراعية والمنتجات الغذائية والقيود المتعلقة بأسواق الصرف الأجنبي إلي جانب الاختلالات الناجمة عن نقص التمويل كما تكمن تلك الاختلالات أيضا في تخلف النظام الضريبي وعدم كفايته بما يتناسب مع حجم الانفاق العام اللازم لتحقيق معدلات النمو المرغوبة وإذا حاولت الدولة الحد من عرض النقود عن طريق تقييد الائتمان المصرفى فإن عرض النقود سينخفض بمعدل أقل من معدل انخفاض الطلب مما يولد حالة من التضخم والركود، كما تكمن تلك الاختلالات في عجز الاقتصاد القومي عن الوفاء بالمتطلبات الغذائية للسكان نظرا لزيادة الطلب علي السلع والخدمات مع جمود عرض هذه السلع مما يؤدي للارتفاع المستمر في مستوي الأسعار، كذلك يرجع التضخم وفقا لهذه المدرسة إلى نماذج القطاعات الثنائية والتي تتسم بوجود قطاعات تنمو بشكل سريع وتزداد فيها بوضوح معدل الإنتاجية مثل الخدمات والتكنولوجيا، وقطاعات متخلفة لا يمكنها مواكبة الزيادات المتنامية علي منتجاتها والناتجة عن زيادة مستويات الطلب المدفوعة بنمو أجر العاملين بالقطاعات سريعة النمو كالزراعة والصناعة بما يؤدي لارتفاع أسعار منتجات القطاعات المتخلفة نظرا لزيادة مستويات الطلب وتشكل تلك الاختناقات عدة عوامل تساعد علي تنامي الضغوط التضخمية وتغذيتها بشكل مستمر

وعموما يمكن تقسيم درجات التضخم حسب معدله إلي سبع حالات كما يتضح من الجدول رقم (2) كما يلي:

جدول رقم (2) درجات التضخم.

م	الدرجة	المدلول الاقتصادي	المصطلح
1	أقل من 0	انكماش	Deflation
2	2.5% – 0%	ثبات واستقرار الأسعار	Price stability
3	5% – 2.5%	التضخم المعتدل	Moderate inflation
4	8% – 5%	التضخم الشديد	Serious inflation
5	12% – 8%	التضخم المضاعف ذاتيا	Self-compounding inflation
6	20% – 12%	التضخم الجامح	Hyperinflation
7	اكبر من 20%	التضخم المنفجر	Explosive inflation

Source: Hellerstein, Rebecca, The Impact of Inflation, Federal Reserve Bank of Boston, Winter 1997.

النتائج البحثية ومناقشتـــــها

المحور الأول: مظهر ظاهرة التضخم

يمكن التعرف علي المظهر العام لظاهرة التضخم من خلال قياس التغيـرات التـي تحـدث فـي المستوي العام للاسعار ممثلة في الأرقام القياسية لتلك الأسعار حيث تعتبر تلك الأرقام دقيقة وشاملة للتعبيـر عن مظهر الظاهرة لأنها تعكس الي حد كبير التغير الذي يحدث في القوة الشرائية للنقود، وتنقسم تلك الأرقام إلي:

1- الرقم القياسي لتكاليف المعيشة Cost of living index (الرقم القياسي للأسـعار المـستهلكين) Consumer Price Index:

ويعتبر هذا الرقم مؤشرا هاما لظاهرة التضخم حيث يعكس التدهور الـذي يطـرا علـي القـوة الشرائية للنقود، كما يعتبر الرقم القياسي لأسعار الطعام والشراب الجزء الأهم من الـرقم القياسـي لأسـعار المستهلكين نظرا للأهمية الخاصة التي يمثلها الانفاق علي الطعام والشراب في نمـط الانفـاق الاسـتهلاكي لغالبية السكان، وينقسم إلي :

أ- الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الحضر: حيث يعتبر مؤشرا لأسعار البيع بالتجزئـة ليعبـر عـن التغيرات التي تطرأ علي القوة الشرائية للنقود لساكني المدن وذلك للإنفاق علي السلع الضرورية للمعيشة.

وبدراسة الجدول رقم (1 بالملحق) خلال الفترة (1990-2012)، تبين أن ذلك الرقم بلغ أقـصاه نحو 304.90% عام 2012 بنسبة زيـادة قـدرت بنحـو 9 204% مقارنـة بـسنة الأسـاس عـام 1990،.وبدراسة الجدول (2 بالملحق)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خـلال نفـس الفترة المذكورة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة له هي الصورة التكعيبية، حيث تبين تزايد ذلـك المتغيـر بمعدل سنوي قدر بنحو 4.74%، يمثل نحو 2.10% من المتوسط السنوي المقـدر بنحـو 225.80%، وقد تأكدت معنوية هذه النسبة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 98% من قيم هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس أثارها متغير الزمن، بينما تعزي 2% من هـذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

ب- الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الريف: حيث يعتبر مؤشرا لأسعار البيع بالتجزئـة ليعبـر عـن التغيرات التي تطرأ علي القوة الشرائية للنقود لساكني المدن وذلك للإنفاق علي السلع الضرورية للمعيشة ولكن بأسعار ترجيحية مختلفة تتناسب مع نمط الانفاق الاستهلاكي في الريف، ويلاحظ أن الرقم القياسـي لأسعار المستهليكن بالريف أعلي منه بالنسبة للحضر خلال بعض السنوات وذلك لضعف الرقابة السعرية وقلة منافذ البيع وارتفاع تكاليف النقل وقلة دخول سكان الريف مقارنة بسكان المدن.

وبدراسة الجدول رقم (1 بالملحق) خلال الفترة (1990-2012)، تبين أن ذلك الرقم بلـغ أقـصاه نحو 239.10% عام 2011 بنسبة زيـادة قـدرت بنحـو 10 239% مقارنـة بـسنة الأسـاس عـام 1990،.وبدراسة الجدول (2 بالملحق)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة له هي الصورة التكعيبية، حيث تبين تزايد ذلـك المتغيـر بمعـدل سنوي قدر بنحو 4.53%، يمثل نحو 2.36% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 43 191%، وقد تأكـدت معنوية هذه النسبة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 99% من قيم هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس أثارها متغير الزمن، بينما تعزي 1% من هـذه التغيـرات إلـي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

ج- الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الجمهورية: حيث يعكس التغيرات التي تطرأ علي القوة الشرائية للنقود للسكان علي مستوي الجمهورية كمتوسط هندسي للأرقام القياسية لريف وحضر الجمهورية وذلـك للإنفاق علي السلع الضرورية للمعيشة.

وبدراسة الجدول رقم (1 بالملحق) خلال الفترة (1990-2012)، تبين أن ذلك الرقم بلغ أقـصاه نحو 272.48% عام 2012 بنسبة زيادة قـدرت بنحـو 172.48% مقارنـة بـسنة الأسـاس عـام 1990،.وبدراسة الجدول (2 بالملحق)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خـلال نفـس الفترة المذكورة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة له هي الصورة التكعيبية، حيث تبين تزايد ذلـك المتغيـر بمعدل سنوي قدر بنحو 3.54%، يمثل نحو 1 70% من المتوسط السنوي المقـدر بنحـو 208.07%،

وقد تأكدت معنوية هذه النسبة إحصائيا عند مستوي معنوية 01 0، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 99% من قيم هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 1% من هذه التغيرات الي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

ورغم أن تلك الأرقام القياسية تسجل الأسعار الرسمية لا الفعلية إلا أن حساب معدل النمو لذلك الرقم يوضح طبيعة الغلاء سواء في الحضر أو الريف أو علي مستوي الجمهورية.

فبالنسبة لحضر مصر، تبين تذبذب معدل النمو خلال الفترة المدروسة، ليصل لحد أقصي قدر بنحو 70 19% عام 1991، وحد أدني (1.32%) عام 2004 بمتوسط قدر بنحو 5.37% خلال نفس الفترة المدروسة.

وبالنسبة لريف مصر، تبين تذبذب معدل النمو خلال الفترة المدروسة، ليصل لحد أقصي قدر بنحو 16.40% عام 1991، وحد أدني (1.43%) عام 2004 بمتوسط قدر بنحو 23 4% خلال نفس الفترة المدروسة.

وأخيرا وبالنسبة لمستوي الجمهورية، تبين تذبذب معدل النمو خلال نفس الفترة المدروسة، ليصل لحد أقصي قدر بنحو 04 18% عام 1991، وحد أدني (1.37%) عام 2004 بمتوسط قدر بنحو 4.78% خلال نفس الفترة المدروسة.

2- الرقم القياسي لأسعار الجملة Wholesale Price Index:

حيث يستند هذا الرقم علي الأسعار الرسمية ويشمل جميع المناطق الجغرافية للدولة دون تمييز، غير أن الارتفاع في ذلك الرقم ينعكس بالضرورة علي الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، ويلاحظ أن الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (التجزئة) ينمو بنسبة اكبر من نمو الرقم القياسي لأسعار الجملة نظرا لكثرة عدد الوسطاء والخدمات التسويقية في البيع بالتجزئة مقارنة بالجملة.

وبدراسة الجدول رقم (1 بالملحق) خلال الفترة (1990-2012)، تبين أن ذلك الرقم بلغ أقصاه نحو 20 230% عام 2012 بنسبة زيادة قدرت بنحو 20 130% مقارنة بسنة الأساس عام 1990، وبدراسة الجدول (2 بالملحق)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة له هي الصورة التكعيبية، حيث تبين تزايد ذلك المتغير بمعدل سنوي قدر بنحو 5.34%، يمثل نحو 2.93% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 182.42%، وقد تأكدت معنوية هذه النسبة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 99% من قيم هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 1% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

ويلاحظ أن ذلك الرقم يوضح طبيعة الغلاء علي مستوي أسعار الجملة، حيث تذبذب معدل النمو خلال نفس الفترة المدروسة، ليصل لحد أقصي قدر بنحو 17.90% عام 1991، وحد أدني (1.70%) عام 2004 بمتوسط قدر بنحو 3.95% خلال نفس الفترة المدروسة.

3- الرقم القياسي الضمني للناتج المحلي الإجمالي Implicit Price Deflator of GDP:

ويضم هذا الرقم جميع أسعار السلع والخدمات وكذلك اسعار الجملة والتجزئة، كما أنه لا يثير مشكلة الأوزان التي نعطي للأرقام القياسية وأخطاء التحيز التي غالبا ما تقع فيها، ويمكن الحصول عليه بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية علي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في نفس السنة مضروبا في مائة، فإذا كان الناتج يساوي 100 دل ذلك علي الاستقرار التام لمستوي الأسعار، وإذا زاد الناتج عن 100 دل ذلك علي ارتفاع المستوي العام للأسعار، وإذا انخفض الناتج عن 100 دل ذلك علي انخفاض المستوي العام للأسعار.

وبدراسة الجدول رقم (1 بالملحق) خلال الفترة (1990-2012)، تبين أن ذلك الرقم بلغ أقصاه نحو 10 239% عام 2011 بنسبة زيادة قدرت بنحو 10 139% مقارنة بسنة الأساس عام 1990، وبدراسة الجدول (2 بالملحق)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة له هي الصورة التكعيبية، حيث تبين تزايد ذلك المتغير بمعدل سنوي قدر بنحو 2.55%، يمثل نحو 1.50% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 169.51%، وقد تأكدت معنوية هذه النسبة إحصائيا عند مستوي معنوية 01 0، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 84% من قيم

هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 1% من هذه التغيرات الي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

ويلاحظ أن ذلك الرقم يوضح طبيعة الغلاء علي مستوي أسعار الجملة والتجزئة معا، حيث تباين تذبذب معدل النمو خلال نفس الفترة المدروسة، ليصل لحد أقصي قدر بنحو 24 30% عام 2011، وحد أدني (97 19%) عام 2005 بمتوسط قدر بنحو 4.51% خلال نفس الفترة المدروسة، ومن هنا اتضح أن معدل الارتفاع في الأسعار طبقا لهذا الرقم بلغ اقصاه عام 2011، اي خلال الفترات التالية للأزمة المالية العالمية عام 2008 وخلال فترة الثورات والاختلالات الهيكلية في الإنتاج مع تزايد معدلات الاستهلاك.

ويلاحظ من دراسة الأرقام القياسية السابقة بكافة أنواعها للدلالة علي مظهر الظاهرة أنها جميعها تتزايد بمعدلات نمو متقاربة خلال فترة الدراسة، الأمر الذي يشير إلى ارتفاع المستوي العام للاسعار للدلالة علي وجود التضخم كظاهرة ممثلة ضغوطا تضخمية بالاقتصاد المصري مما يتطلب معه دراستها ومعرفة اسبابها وطرق علاجها.

وبعد التعرف علي مظهر ظاهرة التضخم من خلال دراسة الأرقام القياسية بأنواعها المختلفة، وباستعراض الجدول رقم (1 بالملحق) خلال الفترة (1990-2012)، تبين انه تراوح بين حد ادني 2.4% عامي 2001، 2002 وحد اقصي قدر بنحو 21.20% عام 1990، ودراسة الجدول (2 بالملحق)، لدراسة الاتجاه الزمنى العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة لهما هي الصورة التكعيبية حيث تبين تزايد ذلك المتغير بمعدل سنوي 1.23% تمثل نحو 15.57% من المتوسط السنوي والذى قدر بنحو 7.90% وقد تأكدت معنوية هذه النسبة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد ان نحو 64%من قيمة هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس اثارها متغير الزمن، بينما تعزي 36%من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

ويلاحظ أن التصخم السنوي قدر بنحو 7.90% كمتوسط للفترة (1990-2012) مسجلا ارتفاعا قدر بنحو 11.14% خلال الخمس سنوات (2008-2012) بمعدل زيادة قدرت بنحو 41.01% مقارنة بالفترة الأولي، أي تزايد متوسط التضخم خلال فترة الأزمة المالية العالمية وما تلاها من ثورات واختلالات هيكلية في الإنتاج وزيادة الطلب عن العرض من السلع الخدمات، كما اتضح من الجدول رقم (2) الذي يوضح درجات التضخم ان التضخم من النوع المضاعف ذاتيا (8% - 12%) والذي ينمو تلقائيا بمعدلات مرتفعة قد تصل إلي التضخم الجامح ثم التضخم المدمر الذي يدمر كافة قطاعات الاقتصاد القومى وبلا هوادة.

المحور الثاني: (تشخيص ظاهرة التضخم).

لتشخيص ظاهرة التضخم يتم استخدام بعض المعايير الاقتصادية المختلفة لقياس الضغوط التضخمية التي يتعرض لها الاقتصاد القومي وذلك لمعرفة الأسباب التي أدت إلي الارتفاع المستمر في مستوي الأسعار (التضخم)، حيث لم توضح الأرقام القياسية إلا المظهر العام لظاهرة التضخم دون معرفة الأسباب (تشخيص الظاهرة)، وتنقسم تلك المعايير إلي:

أ- المعايير الاقتصادية لقياس الضغوط التضخمية المحلية في الاقتصاد المصري.

تستخدم تلك المعايير الاقتصادية لقياس الضغوط التضخمية لمعرفة الأسباب التى أدت إلي الارتفاع المستمر في مستوي الأسعار (التضخم) وذلك علي المستوي المحلي، ومن تلك المعايير مايلي:

أولا: معامل الاستقرار النقدي Coefficient of monetary stability أو الضغط التضخمي.

حيث يستند هذا المعيار علي نظرية كمية النقود، حيث أن زيادة كمية النقود المتداولة بنسبة أكبر من الزيادة في الناتج القومي الحقيقي يؤدي إلي خلق فائض في الطلب، أي اختلال بين تيار الانفاق النقدي وتيار العرض النقدي للسلع والخدمات،ويأخذ الصورة التالية:

$$M \cdot V = P \cdot Y$$

حيث: M=عرض النقود، V= سرعة دوران النقود ، P= الاسعار ، Y= الناتج القومي الحقيقي.

وعند اخذ اللوغاريتم الطبيعي لهذه المعادلة نصبح بالشكل التالي:

$$\log M + \log V = \log P + \log Y$$

وعند تحويل المعادلة لمعدلات النمو تصبح بالشكل التالي:

$$\beta = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث تشير: β معامل الاستقرار النقدي ، $\frac{\Delta M}{M}$ معدل التغير في عرض النقود

$\frac{\Delta Y}{Y}$ معدل التغير في الناتج القومي الحقيقي.

فإذا كانت β = صفر فهذا يعني أن هناك إستقرار في المستوى العام للأسعار، أما إذا كانت β موجبة فهذا يدل على أن هناك ضغطا تضخميا يدفع الأسعار نحو الارتفاع وتتوقف درجته حسب البعد أو القرب من الصفر، في حين إذا كانت β سالبة فهذا يعني أن الأسعار تتجه نحو الإنخفاض وتتوقف درجته حسب البعد او القرب من الصفر.

وقبل البدء بدراسة معيار معامل الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي لا بد من قياس سرعة تداول النقود للتعرف علي متوسط عدد المرات التي انتقلت بها كل وحدة من وحدات النقد لتسوية المعاملات الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة .

ويمكن تحديد سرعة تداول النقود عن طريق معادلة كمية النقود كما يلي:

$$V = \frac{PQ}{M} = \frac{GDP}{M}$$

V = سرعة تداول النقود خلال فترة زمنية معينة. P = المستوي العام للأسعار.

Q = حجم المبادلات الاقتصادية. M = متوسط كمية النقود خلال تلك الفترة.

GDP = الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

وبدراسة الجدول رقم (3)، تبين أن هناك ثباتا نسبيا في سرعة تداول النقود خلال الفترة (1990-2012)، سواء بالنسبة للمفهومين[1] (V_1) ، (V_2)، ومتوسط السرعتين[2]، وقد تنخفض خلال فترات التضخم المتزايد، وربما يرجع ذلك إلي زيادة ضخ كميات متزايدة من النقود في مجالات محددة دون أن تدور أكثر من مرة في السنة، أو إلي زيادة ميل الافراد إلى الاكتناز، مما يدل علي أن بطء سرعة تداول النقود خلال فترات التضخم، **ومن ثم لم تساهم سرعة دوران النقود إيجابيا في رفع مستويات الأسعار خلال هذه الفترة أي عدم مسئوليتها عن ارتفاع معدلات التضخم السنوية.**

وبالنسبة **لمتوسط معامل الاستقرار النقدي (الضغط التضخمي)**، وبدراسة نفس الجدول السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أنه قدر بنحو (12697.27 مليون جنيه)، 37 20964 مليون جنيه بالنسبة لمفهومي عرض النقود (M_1)، (M_2) علي الترتيب، مما يعني أن هناك ضغطا تضخميا يدفع بالأسعار نحو الارتفاع حسب المفهوم (M_2) مقارنة بالمفهوم (M_1) الذي تتجه فيه الأسعار للانخفاض نظرا للإشارة السالبة للمعامل.

كما تبين أن ذلك المعامل بلغ أقصاه نحو113550.09 مليون جنيه، 09 170835 مليون جنيه عام 2011 حسب مفهومي عرض النقود، وربما يرجع ذلك لانهيار الحالة الاقتصادية التي مرت بها البلاد

---

(1) $V_1 = \frac{GDP}{M_1}$ ، $V_2 = \frac{GDP}{M_2}$

(2) المتوسط الهندسي لكل من V_1 ، V_2

خلال تلك الفترة من الثورات المتعددة وانخفاض العرض الكلي وعدم كفاية الإنتاج عن ملاحقة الطلب الكلـــي من السلع والخدمات.

مما سبق يتضح أن الإشارة الموجبة للمعامل تشير إلي الضغوط التضخمية التي تدفع بالأســـعار نحو الارتفاع مما يعني أن درجة الاستقرار النقدي كانت سببا من اسباب التضخم.

ثانيا:الفجوة التضخمية Inflation gap

ويمكن التعرف علي ماهية تلك الفجوة التي تنشأ خلال فترة زمنية معينة من خلال حالتين: **الأولي** إذا حدث فائض في الطلب الكلي علي السلع والخدمات ويتحقق عند زيادة الانفاق القومي (بالأسعار الجارية) عن الناتج القومي الحقيقي بالأسعار الثابتة، **والثانية** إذا حدث فائض في العرض النقدي ويتمثل في الفرق بين العرض النقدي وبين ما يرغب أن يحتفظ به الأفراد من دخل حقيقي فى شكل نقود. ويتم قياس تلـــك الفجـــوة من خلال المعايير التالية:

أ- معيار فائض الطلب الكلي: Excess Demand

حيث يتم مقارنة الطلب الكلي بالعرض الكلي علي السلع والخدمات وتتمثل تلك الفجوة التـــضخمية بالفرق بين إجمالي الاستخدامات واجمالي الموارد

ويتمثل تلك الاستخدامات في إجمالي كل من الاستثمار والاستهلاك والـــصادرات الكليـــة للـــسلع والخدمات بينما تتمثل إجمالي الموارد في الناتج المحلي الإجمالى بالأسعار الثابتة مضافا إليه الواردات الكلية من السلع والخدمات. فإذا زاد الإنفاق زادت الفجوة التـــضخمية وإذا انخفـــض الإنفـــاق انخفـــضت الفجـــوة التضخمية.

ويتمثل فائض الطلب في المعادلة التالية

$$D_X = (C_p + C_G + I + E) - Y$$

حيث D_X = إجمالي فائض الطلب ، C_p = الإستهلاك الخاص بالأسعار الجارية

C_G = الإستهلاك الجماعي بالأسعار الجارية ، I = الإستثمار بالأسعار الجارية.

E = الإستثمار في المخزون السلعي بالأسعار الجارية.

Y = إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة.

وبالنسبة **لإجمالي الاستخدامات**، وبدراسة الجدول رقم (4 بالملحق) خلال الفترة (1990-2012)، تبين أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني 127 مليار جنيه عام 1990، وحد أقصي 1982.70 مليار جنيـــه عام 2012، بنسبة زيادة قدرت بنحو 1461.18% مقارنة بعام 1990، وبدراسة الجدول (2 بـــالملحق)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة له هي الصورة التربيعية، حيث تبين تزايد ذلك المتغير بمعدل سنوي قدر بنحو 73 57 مليار جنيـــه تمثـــل حوالي 11% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 666.18 مليار جنيه، وقد تأكـــدت معنويـــة هـــذه القيمـــة إحصائيا عند مستوي معنوية 0 01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 98% من قيمة هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 2% من هذه التغيرات إلـــي عوامـــل أخـــري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

وبدراسة العوامل المؤثرة علي إجمالي الاستخدامات تبين انها تتمثل في:

1- الإنفاق القومي الإجمالي.

وبدراسة الجدول رقم (4 بالملحق) خلال الفترة (1990-2012)، تبين أن هذا المتغير تراوح بـــين حد أدني 107.50 مليار جنيه عام 1990، وحد أقصي 1708.10 مليار جنيه عام 2012، بنـــسبة زيـــادة قدرت بنحو 1488.93% مقارنة بعام 1990، وبدراسة الجدول (2 بالملحق)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة له هي الصورة التربيعيـــة حيث تبين تزايد ذلك المتغير بمعدل سنوي قدر بنحو 30 60 مليار جنيه تمثل نحو 11.2% مـــن المتوســـط السنوي المقدر بنحو 97 546 مليار جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائيا عنـــد مـــستوي معنويـــة 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 97% من قيمة هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التـــي يعكـــس

أثارها متغير الزمن، بينما تعزي 3% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

وبدراسة العوامل المؤثرة علي إجمالي الإنفاق القومي أي الطلب الكلي تبين انها تتمثل فيما يلي:

أ- إجمالي الاستثمار

بدراسة الجدول رقم (4 بالملحق) خلال الفترة (1990-2012)، تبين أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني 26.10 مليار جنيه عام 1990، وحد أقصي 258.10 مليار جنيه عام 2012، بنسبة زيادة قدرت بنحو 888.89% مقارنة بعام 1990، وبدراسة الجدول (2 بالملحق). لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة له هي الصورة التربيعية، حيث تبين تزايد ذلك المتغير بمعدل سنوي قدر بنحو 10.28 مليار جنيه تمثل نحو 10.49% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 98 01 مليار جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 97% من قيمة هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس أثارها متغير الزمن، بينما تعزي 3% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

ب- إجمالي الاستهلاك.

بدراسة الجدول رقم (4 بالملحق) خلال الفترة (1990-2012)، تبين أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني 80 79 مليار جنيه عام 1990، وحد أقصي 1450 مليار جنيه عام 2012، بنسبة زيادة قدرت بنحو 1717.04% مقارنة بعام 1990، وبدراسة الجدول (2 بالملحق)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة له هي الصورة التربيعية حيث تبين تزايد ذلك المتغير بمعدل سنوي قدر بنحو 50.02 مليار جنيه تمثل نحو 11.14% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 448.96 مليار جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 96% من قيمة هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس أثارها متغير الزمن، بينما تعزي 4% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

2- الصادرات السلعية والخدمية:

بدراسة الجدول رقم (4 بالملحق) خلال الفترة (1990-2012)، تبين أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني 14 16 مليار جنيه عام 1993، وحد أقصي 295.90 مليار جنيه عام 2008، بنسبة زيادة قدرت بنحو 1733.90% مقارنة بعام 1992، وبدراسة الجدول (2 بالملحق)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين ان أفضل النماذج الممثلة له هي الصورة التكعيبية، حيث تبين تزايد ذلك المتغير بمعدل سنوي قدر بنحو 34 14 مليار جنيه تمثل نحو 12.03% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 119.21 مليار جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 94% من قيمة هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس أثارها متغير الزمن، بينما تعزي 6% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

وبالنسبة لإجمالي الموارد، وبدراسة الجدول رقم (4 بالملحق) خلال الفترة (1990-2012)، تبين أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني 122.74 مليار جنيه عام 1990، وحد أقصي 1036.34 مليار جنيه عام 2012، بنسبة زيادة قدرت بنحو 744.37% مقارنة بعام 1990، وبدراسة الجدول (2 بالملحق)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة له هي الصورة التربيعية حيث تبين تزايد ذلك المتغير بمعدل سنوي قدر بنحو 42.52 مليار جنيه تمثل نحو 15 10% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 419.11 مليار جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 97% من قيمة هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس أثارها متغير الزمن، بينما تعزي 3% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

وبدراسة العوامل المؤثرة علي إجمالي الموارد تبين أنها تتمثل فيما يلي:

1- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة).

وبدراسة الجدول رقم (4 بالملحق) خلال الفترة (1990-2012)، تبين أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني 54 91 مليار جنيه عام 1990، وحد أقصي 629.14 مليار جنيه عام 2012، بنسبة زيادة قدرت بنحو 587.32% مقارنة بعام 1990، وبدراسة الجدول (2 بالملحق)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة له هي الصورة التربيعية حيث تبين تزايد ذلك المتغير بمعدل سنوي قدر بنحو 26.33 مليار جنيه تمثل نحو 9.70% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 33 271 مليار جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 97% من قيمة هذا التزايد تعزي الي التغيرات التي يعكس أثارها متغير الزمن، بينما تعزي 3% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

2- الواردات السلعية والخدمية.

بدراسة الجدول رقم (4 بالملحق) خلال الفترة (1990-2012)، تبين أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني 31.20 مليار جنيه عام 1990، وحد أقصى 407.20 مليار جنيه عام 2012، بنسبة زيادة قدرت بنحو 1205.13% مقارنة بعام 1990، وبدراسة الجدول (2 بالملحق)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة له هي الصورة التربيعية حيث تبين تزايد ذلك المتغير بمعدل سنوي قدر بنحو 16 65 مليار جنيه تمثل نحو 11.27% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 147.78 مليار جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 96% من قيمة هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس أثارها متغير الزمن، بينما تعزي 4% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

وبالنسبة لإجمالي فائض الطلب، وبدراسة الجدول رقم (4 بالملحق) خلال الفترة (1990-2012)، تبين أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني 15.97 مليار جنيه عام 1990، وحد أقصي 1078.96 مليار جنيه عام 2012، بنسبة زيادة قدرت بنحو 6658.30% مقارنة بعام 1990، وبدراسة الجدول (2 بالملحق)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة له هي الصورة التربيعية حيث تبين تزايد ذلك المتغير بمعدل سنوي قدر بنحو 33.97 مليار جنيه تمثل نحو 12.32% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 275.64 مليار جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائيا عند مستوي معنوية 0 01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 88% من قيمة هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس أثارها متغير الزمن، بينما تعزي 12% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

وبالنسبة للفجوة التضخمية، وبدراسة الجدول رقم (4 بالملحق) خلال الفترة (1990-2012)، **وحسب معيار إجمالي فائض الطلب** تبين أنها تراوحت بين حد أدني 4.27 مليار جنيه عام 1990، وحد أقصي قدر بنحو 36 946 مليار جنيه بنسبة زيادة قدرت بنحو 05 22089% مقارنة بعام 1990. كما لوحظ تزايد تلك الفجوة التضخمية بشكل ملحوظ منذ عام 2008 حتي 2012 نظرا للأزمة المالية العالمية منذ عام 2008 وما تلاها من تقلبات اقتصادية وثورات مختلفة بالإضافة إلي عدم ملاحقة الزيادة في الناتج القومي الحقيقي بالاسعار الثابتة للزيادة في الانفاق القومي (بالأسعار الجارية).

وبدراسة الجدول (2 بالملحق)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة له هي الصورة التربيعية، حيث تبين تزايد ذلك المتغير بمعدل سنوي قدر بنحو 31.04 مليار جنيه تمثل نحو 12.56% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 247 07 مليار جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 89% من قيمة هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس أثارها متغير الزمن، بينما تعزي 11% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

ومن العرض السابق للفجوة التضخمية وفقا لمعيار إجمالي فائض الطلب الكلي، تبين من الجدول رقم (4 بالملحق) خلال الفترة (1990-2012) **ان الحجم النسبي لتلك الفجوة** والذي يمثل ضغط فائض

الطلب على القدرة الفعلية للإنتاج المحلي وللطاقة الاستيرادية للاقتصاد المصري ويتم حسابه عن طريق قسمة إجمالي فائض الطلب على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، تراوح بين حد أدنى 17.44% عام 1990، وحد أقصى 50 171% عام 2012، بنسبة زيادة قدرت بنحو 29 883% مقارنة بعام 1990، وبدراسة الجدول (2 بالملحق)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة له هي الصورة الخطية حيث تبين تزايد ذلك المتغير بمعدل سنوي 3,08% تمثل نحو 3.77% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 75 81% ، وقد تأكدت معنوية هذه النسبة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 29% من هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 71% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

كما تبين من دراسة الجدول رقم (4 بالملحق) أن إجمالي الاستثمار لا يمثل في معظم سنوات فترة الدراسة أكثر من 20% من إجمالي الإنفاق الكلي أو الطلب الكلي، بينما يمثل إجمالي الاستهلاك نحو 80% مما يدل علي أن الاستهلاك القومي يمثل مصدر الضغط الرئيسي في نمو الإنفاق الكلي أي الطلب الكلي نظرا لاستئثاره بالجزء الأكبر في هيكل هذا الإنفاق ويرجع هذا للزيادة المستمرة في السكان وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك مع ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية وقد تبين هذا من دراسة الأرقام القياسية للمستهلكين سواء في الريف أو في الحضر أو المتوسط الهندسي لكل منهما ، **مما يعني أن معيار إجمالي فائض الطلب الكلي ساهم إيجابيا في رفع مستويات الأسعار خلال فترة الدراسة أي مسئوليته عن ارتفاع معدلات التضخم السنوية.**

ب- صافي فائض الطلب Net Excess Demand

يمثل هذا المتغير ذلك الجزء من فائض الطلب الذي لم يقابله عجزا في ميزان العمليات الجارية وهو يمثل ضغطا تضخميا يدفع بالأسعار نحو الارتفاع ويمكن تصويره بالمعادلة التالية:

$$D_{\lambda N} = (D_{\lambda} - F)$$

حيث $D_{\lambda N}$ =صافي فائض الطلب ، D_{λ} = إجمالي فائض الطلب.

F = عجز العمليات الجارية بميزان المدفوعات (بدون تحويلات).

وبدراسة الجدول رقم (4 بالملحق) خلال الفترة (1990-2012)، تبين أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى 33 28 مليار جنيه عام 1990، وحد أقصى 1253.14 مليار جنيه عام 2012، بنسبة زيادة قدرت بنحو 4323.07% مقارنة بعام 1990، وبدراسة الجدول (2 بالملحق)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة له هي الصورة التربيعية، حيث تبين تزايد ذلك المتغير بمعدل سنوي 38.23 مليار جنيه تمثل نحو 12.40% من المتوسط السنوي والذي قدر بنحو 308.26 مليار جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائيا عند مستوي معنوية 0 01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 87% من قيمة هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 13% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

وبدراسة صافي العمليات الجارية بدون تحويلات باعتبارها العامل المؤثر علي صافي فائض الطلب تبين من دراسة الجدول رقم (4 بالملحق) خلال الفترة (1990-2012)، أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني 19 3 مليار جنيه عام 1990، وحد أقصي 174.18 مليار جنيه عام 2012، بنسبة زيادة قدرت بنحو 5353.32% مقارنة بعام 1990، وبدراسة الجدول (2 بالملحق)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أن افضل النماذج الممثلة له هي الصورة التكعيبية حيث تبين تزايد ذلك المتغير بمعدل سنوي 1.63 مليار جنيه تمثل نحو 5% من المتوسط السنوي والذي قدر بنحو 32.62 مليار جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 96% من قيمة هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 4% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

ومن العرض السابق للفجوة التضخمية وفقا لمعيار صافي فائض الطلب، تبين من الجدول رقم (4 بالملحق) خلال الفترة (1990-2012) أن الحجم النسبي لتلك الفجوة والتي تمثل ضغط صافي فائض

الطلب على القدرة الفعلية للإنتاج المحلي وللطاقة الاستيرادية للاقتصاد المصري ويتم حسابها عن طريق قسمة صافي فائض الطلب على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 30.95% عام 1990، وحد أقصي قدر بنحو 18 199% عام 2012 بنسبة زيادة قدرت بنحو 539.33% مقارنة بعام 1990، وذلك بمتوسط قدر بحو 93.86%خلال فترة الدراسة.

كما لوحظ أن الحجم النسبي للفجوة التضخمية المحسوب طبقا لصافي فائض الطلب يقترب من المحسوب طبقا لإجمالي فائض الطلب، الأمر الذي يشير إلي أن معيار صافي فائض الطلب ساهم إيجابيا ايضا في رفع مستويات الأسعار خلال فترة الدراسة أي مسئوليته عن ارتفاع معدلات التضخم السنوية.

جـ: معيار فائض عرض النقود:

وتحدث الفجوة التضخمية طبقا لهذا المعيار إذا كانت الزيادة في كمية النقود المعروضة في المجتمع أكبر من الزيادة في حجم ما يرغب الأفراد الاحتفاظ به من دخل حقيقي في شكل نقود عند اسعار ثابتة خلال فترة زمنية معينة.

$$IG = \Delta M - \left(\frac{M}{RGNP} \cdot \Delta RGNP \right)$$

حيث تشير ΔM للتغير في عرض النقود ، بينما تشير $\frac{M}{RGNP}$ للطلب علي النقود، وتشير $\Delta RGNP$ إلي التغير في الناتج القومي الحقيقي.

ويمكن المحافظة علي الاستقرار النقدي وتفادي الاختلال عندما تتناسب الزيادة في عرض النقود مع الزيادة في الناتج القومي الحقيقي.

ويعني **مفهوم العرض النقدي** رصيد الاشياء التي تستخدم كوسيط في التبادل، وتتعدد المفاهيم فبالاضافة إلى النقد المتداول والعملة المعاونة، هناك أنواع تتمتع بدرجة عالية جدا من السيولة اي يمكن تحويلها فورا إلي نقود دون تقلب في قيمتها أو بتقلب يحدث في أضيق الحدود ويمكن التعرف علي عرض النقود من خلال ثلاثة مفاهيم:

1- مجموع وسائل الدفع (M_1) (المفهوم الضيق): صافي البنكنوت المتداول + العملة المساعدة المتداولة + الودائع الجارية الخاصة.

2- السيولة المحلية الخاصة (M_2) (المفهوم الواسع): مجموع وسائل الدفع + اشباه النقود. وتشمل أشباه النقود (الودائع غير الجارية بالعملة المحلية ومنها ودائع القطاع العام والخاص والقطاع العائلي مضافا إليها الودائع الجارية وغير الجارية بالعملة الأجنبية).

3- إجمالي السيولة المحلية (M_3) (المفهوم الأوسع): السيولة المحلية الخاصة + الودائع الحكومية لدي البنوك.

وقد تم استعمال عرض النقود بالبحث حسب المفهومين (M_1)، (M_2) نظرا لتوافر البيانات عنهما.

وبدراسة الجدول رقم (5 بالملحق) خلال الفترة (1990-2012)، تبين أن عرض النقود حسب كمية وسائل الدفع (M_1) تراوح بين حد أدنى 16248 مليون جنيه عام 1990، وحد أقصي 274510 مليون جنيه عام 2012 ، بنسبة زيادة قدرت بنحو 50 1589% مقارنة بعام 1990، كما تبين أن عرض النقود حسب إجمالي السيولة المحلية (M_2) تراوح بين حد أدني 95590 مليون جنيه عام 1990، وحد أقصي 1094408 مليون جنيه عام 2012 ، بنسبة زيادة قدرت بنحو 1044.90% مقارنة بعام 1990، وبدراسة الجدول (2 بالملحق)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق حسب المفهومين علي الترتيب خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أن أفضل النماذج الممثلة لهما هي الصورة التربيعية حيث تبين تزايد ذلك المتغير بمعدل سنوي 27 10418 مليون جنيه، 82 43893 مليون جنيه علي الترتيب تمثل نحو 11.83%، 10.54% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 88088.05 مليون جنيه، 416587.44 مليون جنيه علي الترتيب، وقد تأكدت معنوية هاتين القيمتين إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة

معامل التحديد أن نحو 98%، 99%علي الترتيب من قيمة هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 2%، 1% علي الترتيب من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

وبدراسة الجدول رقم (5 بالملحق) خلال الفترة (1990-2012)، تبين ان هناك فائض عرض النقود (فجوة تضخمية) خلال فترة الدراسة بلغ أقصاه نحو 59 70477 مليون جنيه، 237294.12 مليون جنيه عام 2011 حسب المفهومين M_1، M_2 علي الترتيب، مما يعني أن الزيادة في عرض النقود كانت أكبر من الزيادة في الناتج القومي الحقيقي مما يؤدي لزيادة الأسعار، **الأمر الذي يعني أن زيادة عرض النقود كان سببا من أسباب التضخم**، بينما تشير الأرقام السالبة لفائض عرض النقود ان هناك (فجوة انكماشية) خلال بعض سنوات الدراسة مما يعني وجود انكماش اقتصادي وصل أقصاه (22 12942) مليون جنيه، (78815.73) مليون جنيه عام 2005 حسب المفهومين M_1، M_2 علي الترتيب، ويعزي **انخفاض الفجوة التضخمية** خلال تلك الفترة إلي انتهاج سياسات اقتصادية من شأنها تقييد الائتمان الممنوح للقطاعين العام والخاص، وكذلك اتباع سياسة تقييد الانفاق الحكومي.

كما تبين من دراسة نفس الجدول السابق بالملحق خلال نفس الفترة المذكورة، أن الطلب علي النقود (الفجوة غير التضخمية) خلال فترة الدراسة بلغ أقصاه نحو 35468.42 مليون جنيه، 141404.41 مليون جنيه عام 2012 حسب المفهومين M_1، M_2 علي الترتيب حيث شهد هذا العام انخفاضا في عرض النقود قدر بنحو (42 9665) مليون جنيه، (41 56407) مليون جنيه للمفهومين علي الترتيب نتيجة بعض السياسات المتبعة لتقييد الائتمان وكذلك الانفاق الحكومي كما تم الإشارة إلي ذلك سابقا.

كما لوحظ أيضا من دراسة نفس الجدول السابق بالملحق خلال نفس الفترة المذكورة، ان الطلب علي النقود (الفجوة غير التضخمية) خلال فترة الدراسة بلغ أدناه نحو 35810.59 مليون جنيه، 145342.12 مليون جنيه عام 2011 حسب المفهومين M_1، M_2 علي الترتيب حيث شهد هذا العام زيادة في عرض النقود قدر بنحو 59 70477 مليون جنيه، 237294.12 مليون جنيه **الأمر الذي يعني أيضا أن زيادة عرض النقود خلال ذلك العام كان سببا واضحا من أسباب التضخم.**

واخيرا تبين من دراسة نفس الجدول السابق بالملحق خلال نفس الفترة المذكورة، أن متوسط فائض عرض النقود (الفجوة التضخمية) خلال فترة الدراسة قدر بنحو 4338.20 مليون جنيه، 75 9140 مليون جنيه حسب المفهومين M_1، M_2 علي الترتيب، **الأمر الذي يعني أيضا أن زيادة عرض النقود خلال فترة الدراسة كان سببا واضحا من أسباب التضخم.**

ثالثا: نسبة الإفراط النقدي Excess money:

ويستند هذا المعيار على الإتجاهات المعاصرة فى نظرية كمية النقود. ويتم حسابه من المعادلة التالية:

$$Mext = \varphi_0 \, Y_t - M_t$$

حيث أن: $Mext$ = تمثل حجم الإفراط النقدي الذى يزيد عن المستوى الأمثل لكمية النقود، φ_0 = تمثل متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الحقيقي من كمية النقود المتداولة السائدة فى سنة الأساس، ويمكن الحصول عليها عن طريق قسمة كمية النقود المتداولة M على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، Y_t = تمثل حجم الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة فى السنة t، M_t = تمثل كمية النقود المتداولة بالفعل فى السنة t.

وقبل التعرف علي حجم الإفراط النقدي يجب التعرف علي تطور نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي من كمية النقود المتداولة (φ_0).

فطبقا لمفهوم عرض النقود (M_1)، وبدراسة الجدول رقم (6 بالملحق) خلال الفترة (1990-2012)، كانت كل وحدة من الناتج المحلي الحقيقي يقابلها 29 0 قرشا في التداول كمتوسط للفترة المدروسة، وقد تراوح بين حد أدني 0.18 قرشا خلال عام 1990، وحد أقصي 45 0 قرشا خلال عام 2011، **مما يدل علي أن حجم الافراط النقدي كان سببا من أسباب التضخم خلال فترة الدراسة بلغ أقصاه عام 2011، كما اتضح سابقا من قياس الفجوة التضخمية طبقا لمعيار فائض عرض النقود.**

وقد تم التوصل لنفس النتيجة السابقة، عند دراسة الأرقام القياسية لنصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي الحقيقي خلال فترة الدراسة علي اعتبار سنة الأساس عام 1990 حيث تبين تزايدها خلال فترة الدراسة وبلغت أقصاها عام 2011 بنحو 255.75%.

وطبقا لمفهوم عرض النقود (M_2)، وبدراسة الجدول رقم (6 بالملحق) خلال نفس الفترة المدروسة، كانت كل وحدة من الناتج المحلي الحقيقي يقابلها 1.46 قرشا في التداول كمتوسط للفترة المدروسة، وقد تراوح بين حد أدنى 1 84 قرشا خلال عام 1990، وحد أقصي 1 04 قرشا خلال عام 2011، مما يدل علي أن حجم الافراط النقدي كان سببا من أسباب التضخم خلال فترة الدراسة بلغ أقصاه عام 2011، كما اتضح سابقا من قياس الفجوة التضخمية طبقا لمعيار فائض عرض النقود.

وقد تم التوصل لنفس النتيجة السابقة، عند دراسة الأرقام القياسية لنصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي الحقيقي خلال فترة الدراسة علي اعتبار سنة الاساس عام 1990 حيث تبين أيضا تزايدها خلال فترة الدراسة وبلغت أقصاها عام 2011 بنحو 43 176%

وبالنسبة لحجم الإفراط النقدي لحساب كمية النقود الزائدة عن المستوي الأمثل الذي يلزم للمحافظة علي ثبات الأسعار، وبدراسة الجدول رقم (6 بالملحق) خلال الفترة (1990-2012)، اتضح أن مجموع الإفراط النقدي الزائد عن الكمية المثلي قدر بنحو 918302.11 مليون جنيه، 3064570.63 مليون جنيه خلال فترة الدراسة طبقا لمفهومي عرض النقود علي الترتيب، يمثل نحو 14.72%، 49.11% طبقا لمفهومي عرض النقود علي الترتيب من مجموع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال نفس الفترة المقدر بنحو 02 6240487 مليون جنيه،

وبمقارنة حجم الإفراط النقدي بصافي فائض الطلب خلال فترة الدراسة، تبين أن حجم الإفراط النقدي كان مسئولا عن إحداث النسبة الكبري من صافي فائض الطلب الذي اعتبر سببا من اسباب التضخم كما تم الإشارة سابقا، حيث قدرت تلك النسبة بنحو 12.95%، 22 43% بالنسبة لمفهومي عرض النقود علي الترتيب. وارتفاع هذه النسبة أيضا يؤكد أن حجم الافراط النقدي ساهم إيجابيا في خلق التضخم.

كما لوحظ مدي العلاقة بين الوثيقة بين نسبة الإفراط النقدي ونسبة الفجوة التضخمية سواء طبقا لإجمالي فائض الطلب، أو لصافي فائض الطلب حيث تكاد تتطابق مع بعضها البعض بمعني أن النمو الذي حدث في كمية النقود أدي لخلق فائض الطلب، وأن التزايد في فائض الطلب أدي لارتفاع مماثل في مستويات الأسعار.، كما لوحظ أن النسبة 22 43% حسب المفهوم الواسع لعرض النقود (M_2) تمثل نسبة مرتفعة من صافي فائض الطلب نظرا لما تقوم به الدولة احيانا باتباع سياسة النقود الرخيصة The policy of cheap money التي تتمثل في زيادة كمية النقود المتداولة دون أن يقابلها زيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي لتحقيق الاستقرار النقدي مما يؤدي إلي زيادة الضغوط التضخمية بالاقتصاد المصري تدفع بالمستوي العام للأسعار نحو الارتفاع.

رابعا: فجوة الموارد Output Gap

يمثل متغير فجوة الموارد Output Gap الفرق بين مستويات الناتج المحلي الحقيقي ومستويات الناتج الممكن الوصول إليه Potential Output حيث يشير إلي مستوي التوظف في أي دولة، ففي حالة وجود فجوة موارد سالبة يعني ذلك ارتفاع مستويات الناتج الممكن الوصول إليه مقارنة بالمستويات الفعلية للناتج وهو ما يعني وجود موارد عاطلة، وفي حالة وجود زيادة في مستويات الطلب تستغل لزيادة الناتج مما يؤدي لخفض معدلات التضخم، حيث ان العلاقة بينهما عكسية، وفي حالة وجود فجوة موارد موجبة يعني ذلك ارتفاع مستويات الناتج الحقيقيفوق مستويات الناتج المحتمل، مما يعني أن زيادة في مستويات الطلب تؤدي لارتفاع مستويات الأسعار حيث تمثل ضغطا علي الموارد المحدودة وبالتالى تكون العلاقة بينهما عكسية.

وبدراسة الجدول رقم (7 بالملحق) خلال الفترة (1990-2012)، تبين أن فجوة الموارد كانت سالبة خلال فترة الدراسة حيث تراوحت بين حد أدني (6.60) مليار جنيه عام 2004، وحد أقصي (132.60) مليار جنيه عام 2012 ، بنسبة زيادة قدرت بنحو 1909.09% مقارنة بعام 2004، بمتوسط قدر بنحو 02 29 مليار جنيه مما يدل علي ارتفاع مستويات الناتج الممكن الوصول إليه مقارنة بالمستويات الفعلية للناتج وهو ما يعني وجود موارد عاطلة، وفي حالة وجود زيادة في مستويات الطلب تستغل تلك

الموارد لزيادة الناتج مما يؤدي لخفض معدلات التضخم، حيث أن العلاقة بينهما عكسية، أي أن فجوة الموارد التي تمثلت في وجود موارد عاطلة كانت سببا واضحا من أسباب التضخم.

كما اتضح من دراسة الجدول رقم (7 بالملحق) خلال الفترة (1990-2012)، **أن نسبة فجوة الموارد للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية**، تراوحت بين حد أدني 1.45% عام 2004، وحد أقصي 24 17% عام 1993 بنسبة انخفاض 91.59% مقارنة بعام 1993، بمتوسط قدر بنحو 6.82%.

كما اتضح من دراسة نفس الجدول السابق خلال نفس الفترة المذكورة، **ان نسبة الاستثمار إلي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية**، تراوح بين حد أدني 49 17% عام 2012، وحد أقصي 30.26% عام 1990 بنسبة انخفاض 20 42% مقارنة بعام 1990، بمتوسط قدر بنحو 20.61%، وقد لوحظ انخفاض نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي عامي 2011، 2012 حيث قدرتا بنحو 17.90%، 17.49% علي الترتيب.

وبالنسبة للإستهلاك إلي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وبدراسة الجدول رقم (7) بالملحق خلال الفترة (1990-2012)، تبين أن تلك النسبة تراوحت بين حد أدني 77.03% عام 2007، وحد أقصي 98.28% عام 2012 بنسبة زيادة قدرت بنحو 27.59% مقارنة بعام 2007، بمتوسط قدر بنحو 90.55%، وقد لوحظ أنه خلال عامي 2011، 2012 والذي حدث فيهما انخفاض نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي زادت نسبة الاستهلاك من الناتج المحلي الإجمالي حيث قدرتا بنحو 91.07%، 98.28% علي الترتيب.

وبالنسبة للإنفاق الحكومي إلي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وبدراسة الجدول رقم (7) بالملحق خلال الفترة (1990-2012)، تبين أن تلك النسبة تراوحت بين حد أدني 26.88% عام 1998، وحد أقصي 42.78% عام 1993 بنسبة انخفاض قدرت بنحو 37.17% مقارنة بعام 1993، بمتوسط قدر بنحو 32.40%، وقد لوحظ أنه خلال عامي 2011، 2012 قدرت نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي بنحو 93 29%، 31.93% علي الترتيب.

مما سبق اتضح أن زيادة فجوة الموارد المحلية كانت أحد الاسباب الرئيسية للضغوط التضخمية في الاقتصاد المصري، وأدي ذلك إلي انخفاض نسبة الاستثمارات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي وتزايد قوي الطلب الاستهلاكي ومن ثم زيادة الاعتماد علي العالم الخارجي ولجوء الدولة إلي الأخذ بسياسة عجز الميزانية بشكل مفرط لتمويل ذلك الاستهلاك.

- المعايير الاقتصادية لقياس الضغوط التضخمية المستوردة في الاقتصاد المصري

يعتبر التضخم المستورد أحد الأسباب الرئيسية لارتفاع تكاليف الإنتاج المحلية وخصوصا في الدول النامية حيث ترتفع الأسعار المحلية نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية للسلع والخدمات مما يضيف عبئا متزايدا علي معدل التضخم المحلي.

وتستخدم المعايير الاقتصادية التالية لقياس الضغوط التضخمية المستوردة ومعرفة الأسباب التي أدت إلي الارتفاع المستمر في مستوي الأسعار المحلية نتيجة الأسعار العالمية في محاولة لتشخيص التضخم المستورد، ومن تلك المعايير مايلي:

1- نسبة التجارة (درجة الانكشاف الاقتصادي)

يشير هذا المؤشر إلي مدي اعتماد النشاط الاقتصادي بالدولة علي التجارة الخارجية، كما يشير إلي حجم الاقتصاد بتلك الدولة، ويمكن الحصول علي هذا المعيار بقسمة اجمالي قيمة الصادرات والواردات للدولة علي الناتج المحلي الإجمالي لها بالأسعار الجارية.

وبدراسة الجدول (8 بالملحق) خلال الفترة (1990-2012)، تبين أن نسبة التجارة أو الانكشاف الاقتصادي علي الخارج تراوحت بين حد أدني 35.91% عام 1992، وحد أقصي 05 75% عام 2008، بنسبة زيادة قدرت بنحو 109.01% مقارنة بعام 1992 بمتوسط قدر بنحو 49.04% خلال فترة الدراسة، **مما يتضح معه تأثير أسعار الواردات علي الأسعار المحلية الأمر الذي يشير لحساسية الاقتصاد المصري لاستيراد التضخم خاصة عام 2008 مع حدوث الأزمة المالية العالمية وتاثيرها علي الاقتصاد المصري**، حيث أنه كلما زادت درجة الانكشاف زادت تحكم الدول الرأسمالية المتقدمة بالأسعار العالمية، **كما يفسر العلاقة العكسية** بين ارتفاع نسبة التجارة أو درجة الانكشاف الاقتصادي وحجم الاقتصاد المصري مما

يقلل من فاعلية السياسات المالية والنقدية التي تتبعها الدولة لتصحيح مسار النمو الاقتصادي وتخفيف آثار التقلبات الاقتصادية الداخلية والخارجية منها علي حد سواء.

2- نسبة الاستيراد للناتج المحلي الإجمالي.

وبدراسة الجدول رقم (8 بالملحق) خلال الفترة (1990-2012)، تبين أن تلك النسبة تراوحت بين حد أدنى 21.89% عام 2000، وحد أقصي 45 40% عام 2008، بنسبة زيادة 84.79% مقارنة بعام 1995 بمتوسط قدر بنحو 28.12% خلال فترة الدراسة.

ومن المعلوم أنه كلما زادت تلك النسبة عن 20% كلما كان الاقتصاد منفتحا علي العالم الخارجي حسب ما اعتمده العالم هنريكس[3]، ويلاحظ زيادة تلك النسبة عن 20% خلال فترة الدراسة، مما يدل علي زيادة انكشاف وانفتاح الاقتصاد المصري علي العالم الخارجي.

3- الميل الحدي للصادرات السلعية والخدمية.

يشير هذا المؤشر إلي التغير في قيمة الصادرات السلعية والخدمية بالنسبة إلي التغير في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وبدراسة الجدول (8 بالملحق) خلال الفترة (1990-2012)، تبين أن الميل الحدي لتلك الصادرات بلغ أدناه نحو (51 34%) عام 2001 حيث تدل تلك النسبة السالبة علي انخفاض ميل الدول للتصدير وبالتالي انخفاض حصيلة تلك الصادرات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وبلغ أقصاه نحو 175.12% عام 2008 ليدل علي ارتفاع ميل الدول للتصدير وبالتالي ارتفاع حصيلة تلك الصادرات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وقد قدر متوسط ذلك الميل بنحو 24.86% خلال فترة الدراسة

4- الميل الحدي للواردات السلعية والخدمية.

يشير هذا المؤشر إلى التغير في قيمة الواردات السلعية والخدمية بالنسبة إلي التغير في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وبدراسة الجدول (8 بالملحق) خلال الفترة (1990-2012)، تبين أن الميل الحدي لتلك الواردات بلغ أدناه نحو (13.91%) عام 1999 وتدل تلك النسبة السالبة علي انخفاض ميل الدول للاستيراد وبالتالي انخفاض المدفوعات لتلك الواردات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وبلغ أقصاه نحو 81 192% عام 2008 ليدل علي ارتفاع ميل الدول للاستيراد وبالتالي ارتفاع المدفوعات لتلك الواردات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في هذا العام نظرا للأزمة المالية العالمية وارتفاع اسعار الواردات سواء السلعية أو الخدمية على حد سواء، وقد قدر متوسط ذلك الميل بنحو 32.56%

قياس التضخم المستورد

يتيح التضخم المستورد من تعامل الدولة مع العالم الخارجي، ويمكن قياسه بطريقتين، **تتمثل الأول** في قسمة قيمة الواردات علي الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية ويضرب الناتج في التضخم العالمي. **بينما تتمثل الثانية** في قسمة قيمة الواردات علي الانفاق المحلي الإجمالي ويضرب الناتج في التضخم العالمي، وتختلف الطريقتان في اختيار المقام ففي الطريقة الأولي يكون المقام الناتج المحلي الإجمالي، بينما في الطريقة الثانية فالمتغير هو الإنفاق المحلي الإجمالي، والإنفاق المحلى يكون أكثر ارتباطا مع مؤشر سعر المستهلك منه مع الناتج المحلي الإجمالي كما أن متوسط الناتج المحلى الإجمالي يزيد عن متوسط الإنفاق المحلي خلال فترة الدراسة مما يؤدي لتخفيض التضخم المستورد.

وبدراسة الجدول رقم (8 بالملحق) خلال الفترة (1990-2012)، تبين ان التضخم المستورد تبعا للطريقة الأولي تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 27 1%عام 2010، وحد اقصي قدر بنحو 6.61% عام 1994 بمتوسط قدر بنحو 2.87% خلال فترة الدراسة، **مما يعني زيادة المستوي العام للأسعار في مصر بتلك النسبة كمتوسط لفترة الدراسة بالإضافة إلي الزيادة الناتجة عن الأسباب المحلية،**

(3) خليل حماد، زكية مشعل، تأثير انكشاف الاقتصادات العربية للخارج علي السياسات الاقتصادية الداخلية، مجلة أبحاث اليرموك، الأردن، المجلد (12)، العدد (2)، 1986.

بينما تراوح التضخم المستورد تبعا للطريقة الثانية بين حد أدنى قدر بنحو 1.41%عـام 2010، وحد اقصي قدر بنحو 49 7% عام 1994 بمتوسط قدر بنحو 82 2%، مما يعني زيادة المستوي العام للأسعار في مصر بتلك النسبة كمتوسط لفترة الدراسة بالإضافة إلي الزيادة الناتجة عن الأسباب المحلية.

المحور الثالث: روشتة العلاج لظاهرة التضخم

"لا شك ان التضخم كالمخدر الذي يسري رويدا رويدا، فهو يبدأ بمعدل 2%، ليرتفع إلي 4% ثـم إلي 6%، وقد يصل إلي 10% أو اكثر، ولكن السير في ركابه، بدلا من محاربته، هو تأجيل لليوم العصيب، ولكن علي حساب جعل الشفاء الأخير منه اكثر إيلاما"[4].

ومن العرض السابق لنتائج البحث، ووضوح وجود اختلالات هيكلية حالية ومتوقعة فـي كافـة قطاعـات الاقتصاد القومي، فقد تم السعي لوضع برنامج روشتة مقترحة لعلاج الضغوط التضخمية بدلا مـن التعـايش معها أو الحد منها بشكل بطئ الأمر الذي تضيع معه محاولات الدولة لتحقيق التنمية الشاملة والمتواصلة في كافة قطاعات الاقتصاد القومي. ويتمحور البرنامج المقترح للعلاج من خلال مايلي:

أولا: العلاج خلال الفترة الزمنية القصيرة:

ويتمثل هذا العلاج في أنه (علاج تحفظي) سريع لمحاولة وقف النزيف المستمر والمتواصل فـي مستويات الأسعار الذي أدي إلى استشراء التضخم في كافة أركان الاقتصاد المصري وينحصر هذا العلاج في عدة جوانب منها:

- جانب الطلب

1- تقييد الطلب الاستهلاكي وخاصة الترفي غير الضروري للقطاعين العام والخاص مع محاولة دفع عجلـة الاستثمار لتحقيق معدلات التنمية المتواصلة وتقليل معدلات التضخم.

2- زيادة الرسوم الجمركية علي الواردات الاستهلاكية وخاصة الترفية منها لتقليل معدلات التضخم.

3- إصدار قوانين من شأنها تقييد الاستيراد الحكومي لتقليل انفاقه مما يعمل علي خفض معـدلات التـضخم المستورد.

4- تشجيع الأفراد علي الادخار، فكلما زاد الميل للإدخار انخفض الميل للاستهلاك مما يعمل علـي خفـض معدلات التضخم.

- جانب العرض

1- تشغيل الطاقات العاطلة في قطاع إنتاج السلع والخدمات وخصوصا أنها لا تحتـاج لانفـاق اسـتثماري جديد، مما يؤدي إلي زيادة الإنتاج ومن ثم انخفاض نفقات الانتاج وبالتالي انخفـاض الـسعر النهـائي للسلعة.

2- زيادة الإنتاجية للمشروعات القائمة بما يؤدي إلي زيادة العرض الكلي والتهيؤ للتصدير وتقليل الـواردات خلال الفترة الزمنية الطويلة.

3- محاولة ضبط ومراقبة أسعار السلع والخدمات من قبل الدولة وجمعيات حماية المستهلك لتقليل التكـاليف وخاصة التسويقية منها والعمل تقليل عدد الوسطاء لأقل حد ممكن.

- السياسات والإجراءات الحكومية ومنها:

أ- السياسة النقديـــــــة:

1- الاهتمام بسوق النقد الأجنبي والعودة لنظام السوق الموازية للقضاء علي السوق السوداء والعمـل علـي استقرار سعر صرف الجنيه بما يؤدي لخفض معدلات التضخم.

2- توسع تدخل البنك المركزي في السوق المالي عن طريق شراء أو بيع الأوراق الماليـة وهومـا يـسمي **بسياسة السوق المفتوحة.**

3- رفع سعر الفائدة الدائنة والمدينة لتشجيع الادخار من ناحية مع ترشيد استخدام القروض المصرفية عـن طريق رفع تكلفة استخدامها من ناحية أخري بالقدر الذي يحد من تسارع نمو السيولة المحلية مما يؤدي لاحتواء الضغوط التضخمية.

4- وضع سقف للتسهيلات الائتمانية التي يمنحها الجهاز المصرفي.

([4]) مقولة لميلتون فريدمان، نقلا عن رمزي زكي(د)، مشكلة التضخم في مصر، أسبابها ونتائجها، مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، 1980.

5- الأخذ بسياسة التمويل التضخمى ولكن بحدر عن طريق زيادة الائتمان واوراق البنكنوت وتوظيفها لبناء مشروعات تنموية تؤدي لرفع الأسعار والأجور خلال فترة تستغلها الدولة لبناء مشروعات تنموية جديدة تزيد من الإنتاج فيزيد العرض من السلع والخدمات، ويتوهم العمال أن أجورهم ودخولهم قد تحسنت "ظاهرة الوهم النقدي" ومن ثم يقصي التضخم علي نفسه.

ب- السياسة الماليـــــــــة:

1- تشجيع العملاء علي دفع الضرائب مما يؤدي لزيادة كفاءة التحصيل الضريبي ومن ثم زيادة موارد الدولة لاستخدامها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة وزيادة العملية الإنتاجية.

2- تخفيض الضرائب غير المباشرة والتي تتمثل أساسا في الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة مما يؤثر علي السعر النهائي علي السلع والخدمات.

3- تقليل عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق الرقابة علي الدين العام بامتصاص الفدرة الشرائية الزائدة في الأسواق واستخدامها في تمويل الميزانية بطرح سندات حكومية والاكتتاب فيها من قبل المستهلكين.

ج- سياسة الأجـــــور : ويجب اقتران تلك السياسة بالإنتاج فزيادة الأجور لابد أن يلازمها زيادة في الإنتاج، وإلا سترتفع تكاليف إنتاج السلعة مما يؤدي لزيادة الأسعار وهو مايسمي بتضخم النفقة.

ثانيا: العلاج خلال الفترة الزمنية الطويلة:

ويتمثل هدا العلاج في أنه يعمل علي محاولة القضاء علي التضخم بعد أن يكون قد تم الحد منه خلال الفترة الزمنية القصيره او يكون قد تضاءل خلالها، وينحصر هذا العلاج في عدة أركان منها:

1- تضييق فجوة الموارد المحلية ويمكن ذلك عن طريق :

- زيادة مستوي الصادرات للسلع والخدمات لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي.
- اتباع سياسة تقييد الواردات لأقل حد ممكن
- زيادة معدلات الاستثمارات المحلية بناءا علي معدلات الادخار المحلي مما يؤدي إلي تقييد الاستهلاك الذي يؤدي بدوره إلى تقييد الطلب الكلي، وكل ذلك مرهون بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتشريعي بالبنية التحتية للدولة.

2- ضرورة تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الضرورية، حيث يقلل ذلك من اعتماد الدولة علي العالم الخارجي ومن ثم زيادة فاعلية السياسات المالية والنقدية التي تتبعها الدولة لتصحيح مسار النمو الاقتصادي وتخفيف أثار التقلبات الاقتصادية الداخلية والخارجية منها علي حد سواء الأمر الذي يؤدي إلي تقليل أثار التضخم وخصوصا التضخم المستورد.

3- تصحيح الاختلالات الهيكلية بميزان المدفوعات بما يحقق تصحيح العلاقة بين معدلات كل من الإنتاج والواردات والصادرات وكذلك تصحيح سياسات التجارة الخارجية المصرية عن طريق تنويع مصادر الواردات للسلع والخدمات لتحقيق الاستقرار في قيمة العملة المحلية.

ومن العرض السابق لنتائج البحث ووضوح وجود اختلالات هيكلية حالية ومتوقعة في جانب الطلب مقارنة بجانب العرض، وفي ضوء البرنامج المقترح للقضاء علي الضغوط التضخمية سواء في الأجل القصير والأجل الطويل، يوصي البحث بما يلي:

1- تقييد الطلب الاستهلاكي بأنواعه المختلفة للقطاعين العام والخاص، وتشجيع الأفراد علي الادخار مما يعمل علي خفض معدلات التضخم.

2- تشغيل الطاقات العاطلة في مختلف قطاعات انتاج السلع والخدمات لزيادة الإنتاج ومن ثم زيادة العرض الكلي والتهيؤ للتصدير في الفترة الزمنية الطويلة.

3- الاهتمام بسوق النقد الأجنبي لاستقرار أسعار الصرف مع رفع سعر الفائدة الدائنة والمدينة بالإضافة الي وضع سقف للتسهيلات الائتمانية الممنوحة لكافة قطاعات الاقتصاد القومي.

4- زيادة موارد الدولة عن طريق المتحصلات المختلفة كالضرائب لاستخدامها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة وزيادة العملية الإنتاجية.

5- تخفيض الضرائب غير المباشرة المفروضة علي السلع والخدمات مما يؤثر علي السعر النهائي للمستهلك.

6- تصحيح فجوه الموارد المحلية عن طريق زيادة مستوي الصادرات مقارنة بالواردات وذلك للسلع والخدمات لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي.

7- محاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الضرورية لتقليل الاعتماد علي الخارج ومن ثم تقليل التضخم المستورد بشكل تدريجي، وتصحيح الاختلالات الهيكلية بميزان المدفوعات المصري.

جدول رقم (1) يوضح مظهر ظاهرة التضخم قياس التغيرات في المستوي العام للأسعار (الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، أسعار الجملة، الرقم الضمني) خلال الفتـــرة (1990-2012).

البيان / السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية (مليون جنيه) (1)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون جنيه) (2)	الرقم القياسي الضمني (%) = (3) =(1)÷(2)]×100	معدل النمو (%)	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (%)						الرقم القياسي لأسعار الجملة (%)	معدل النمو (%)	معدل التضخم السنوي (%)
					ريف	معدل النمو	حضر	معدل النمو	المتوسط الهندسي (الجمهورية)	معدل النمو			
1990	91535	91535.00	100.00	-	100	-	100	-	100	-	100		21.2
1991	110011	94511.17	116.40	16.40	116.4	16.40	119.7	19.70	118.04	18.04	117.9	17.90	14.7
1992	131057	101046.26	129.70	11.43	129.7	11.43	136	13.62	132.81	12.52	132.1	12.04	21.1
1993	146160	101924.69	143.40	10.56	143.4	10.56	152.5	12.13	147.88	11.34	143.5	8.63	11.1
1994	162967	105072.21	155.10	8.16	155.1	8.16	164.9	8.13	159.92	8.15	152.2	6.06	9
1995	191010	114445.78	166.90	7.61	166.9	7.61	178.7	8.37	172.70	7.99	161.7	6.24	9.3
1996	214185	114292.96	187.40	12.28	187.4	12.28	204.6	14.49	195.81	13.38	175.3	8.41	7.3
1997	247028	127465.43	193.80	3.42	193.8	3.42	214.1	4.64	203.70	4.03	182.5	4.11	6.2
1998	266757.70	136798.82	195.00	0.62	195	0.62	254.4	18.82	222.73	9.34	185.1	1.42	4.3
1999	282578	140726.10	200.80	2.97	200.8	2.97	259.1	1.85	228.09	2.41	188.5	1.84	3.7
2000	315.67	168438.87	210.50	4.83	210.5	4.83	264.3	2.01	235.87	3.41	197.6	4.83	2.8
2001	332.54	179595.13	185.16	12.04-	217.5	3.33	268.9	1.74	241.84	2.53	202.5	2.48	2.4
2002	354.56	208470.72	170.08	8.15-	218.9	0.64	270.2	0.48	243.20	0.56	204.7	1.09	2.4
2003	390.62	225717.91	173.06	1.75	224.4	2.51	272.6	0.89	247.33	1.70	206.3	0.78	3.2
2004	456.34	262723.73	173.70	0.37	221.2	1.43-	269	1.32-	243.93	1.37-	202.8	1.70-	16.1
2005	506.51	364382.96	139.01	19.97-	222.4	0.54	273.7	1.75	246.72	1.14	204.2	0.69	11.4
2006	581.14	382001.70	152.13	9.44	223.9	0.67	275.5	0.66	248.36	0.67	205.8	0.78	7.2
2007	810.39	442392.1228	183.18	20.41	224.7	0.36	277.5	0.73	249.71	0.54	210.7	2.38	8.6
2008	855.30	508660.3006	168.15	8.21-	226.2	0.67	282.3	1.73	252.70	1.20	214.5	1.80	18.3
2009	994.0551	566568.2093	175.45	4.34	231.2	2.21	289.3	2.48	258.62	2.34	218.5	1.86	11.8
2010	1150.59	626731.5633	183.59	4.64	235.4	1.82	294.6	1.83	263.34	1.82	222.5	1.83	11.1
2011	1309.91	547848.4734	239.10	30.24	239.1	1.57	299.2	1.56	267.47	1.57	226	1.57	10.1
2012	1475.33	629136.9296	234.50	1.92-	243.5	1.84	304.9	1.91	272.48	1.87	230.2	1.86	7.1
المتوسط	494.62	271325.52	169.51	4.51	191.74	4.23	225.80	5.37	208.07	4.78	182.42	3.95	7.90

المصدر: جمعت وحسبت بواسطة الباحث من : 1- وزارة التخطيط المصرية، 2- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الاحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

جدول رقم (2) معادلات الإتجاه الزمني العام لتطور بعض المتغيرات الاقتصادية في مصر خلال الفترة (1990-2012).

م	المتغير التابع	الصورة	المعادلـــــة	R^2	F	المتوسط	مقدار التغير السنوي	معدل التغير %
1	الرقم القياسي للمستهلكين في الحضر (%)	التكعيبية	ص = 60.04 + 30.18 ن - 1.42 ن^2 + 0.02 ن^3	0.98	285.29**	225.80	4.74	2.10
			(6.08)** (8.65) (-4.25)** (2.67)**					
2	الرقم القياسي للمستهلكين في الريف (%)	التكعيبية	ص = 76.19 - 21.57 ن + 1.07 ن^2 - 0.02 ن^3	0.99	970.22**	191.74	4.53	2.36
			(21.54)** (17.27) (-8.98)** (5.84)**					
3	الرقم القياسي للمستهلكين في الجمهورية (%)	التكعيبية	ص = 67.84 + 26.10 ن - 1.30 ن^2 + 0.02 ن^3	0.99	618.54**	208.07	3.54	1.70
			(12.28)** (13.37) (-6.93)** (4.59)**					
4	الرقم القياسي لأسعار الجملة (%)	التكعيبية	ص = 80.42 + 20.22 ن - 1.16 ن^2 + 0.03 ن^3	0.99	1416**	182.42	5.34	2.93
			(31.60)** (22.49) (-13.48)** (10.42)**					
5	الرقم القياسي الضمني للناتج المحلي الاجمالي (%)	التكعيبية	ص = 45.69 + 40.65 ن - 3.60 ن^2 + 0.1 ن^3	0.84	33.73**	169.51	2.55	1.50
			(3.19)** (8.04) (-7.44)** (7.20)**					
6	معدل التضخم السنوي (%)	التكعيبية	ص = 29.10 - 21.6 ن + 0.49 ن^2 - 0.01 ن^3	0.64	11.10**	7.90	1.23	15.57
			(7.98)** (4.82-) (3.96)** (3.29-)**					
7	اجمالي الاستخدامات (بليون جنيه)	التربيعية	ص = 290.77 - 48.35 ن + 5.08 ن^2	0.98	518.11**	666.18	73.57	10.99
			(5.41)** (4.68-) (14.17)**					
8	اجمالي الانفاق المحلي الاجمالي (بليون جنيه)	التربيعية	ص = 260.23 - 44.34 ن + 4.36 ن^2	0.97	303.33**	546.97	60.3	11.2
			(4.50)** (4-) (9.69)**					
9	اجمالي الاستثمار (بليون جنيه)	التربيعية	ص = 44.26 - 6.28 ن + 0.69 ن^2	0.97	279.25**	98.01	10.28	10.49
			(4.38)** (3.24-)** (8.75)**					
10	اجمالي الاستهلاك (بليون جنيه)	التربيعية	ص = 215.98 - 38.06 ن + 3.67 ن^2	0.96	255.13**	448.96	50.02	11.14
			(4.11)** (3.78-)** (9)**					
11	الصادرات الكلية السلعية والخدمية (بليون جنيه)	التكعيبية	ص = 43.58 - 14.22 ن + 1.91 ن^2 - 0.04 ن^3	0.94	107.55**	119.21	14.34	12.03
			(1.71)^{NS} (1.58-)^{NS} (2.22)^{NS} (1.47-)^{NS}					
12	اجمالي الموارد (بليون جنيه)	التربيعية	ص = 170.42 - 20.36 ن + 2.62 ن^2	0.97	353.37**	419.11	42.52	10.15
			(4.59)** (2.86-)** (9.10)**					
13	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة (بليون جنيه)	التربيعية	ص = 110.02 - 10.63 ن + 1.54 ن^2	0.97	342.21**	271.33	26.33	9.70
			(4.76)** (2.40-)** (8.56)**					

تابع جدول رقم (2)

14	الواردات الكلية السلعية والخدمية (بليون جنيه)	التكميبية	ص$_{ن}$ = 49.06 – 8.07 ص$_{ن-1}$ + 1.03 ص$^{2}_{ن-1}$ (7.28)** (2.31–)* (2.69)	0.99	224.85**	147.78	16.65	11.27
15	اجمالي فائض الطلب (بليون جنيه)	التربيعية	ص$_{ن}$ = 150.22 – 33.71 ص$_{ن-1}$ + 2.82 ص$^{2}_{ن-1}$ (5.42)** (2.62–)* (2.24)	0.88	75.59**	275.64	33.97	12.32
16	القدرة التصنيعية (بليون جنيه)	التربيعية	ص$_{ن}$ = 120.36 – 28 ص$_{ن-1}$ + 2.46 ص$^{2}_{ن-1}$ (5.36)** (2.47–)* (2.04)	0.89	79.72**	247.07	31.04	12.56
17	الحجم النسبي للقدرة التصنيعية (بليون جنيه)	الخطية	ص$_{ن}$ = 54.64 + 3.08 ص$_{ن-1}$ (2.93)** (3.79)	0.29	8.6**	81.75	3.08	3.77
18	صافي فائض الطلب (بليون جنيه)	التربيعية	ص$_{ن}$ = 190.43 – 43.37 ص$_{ن-1}$ + 3.40 ص$^{2}_{ن-1}$ (5.49)** (2.84–)* (2.39)	0.87	69.29**	308.26	38.23	12.40
19	عجز العمليات الجارية بدون تحويلات (بليون جنيه)	التكميبية	ص$_{ن}$ = 14.65 – 15.17 ص$_{ن-1}$ + 1.96 ص$^{2}_{ن-1}$ – 0.07 ص$^{3}_{ن-1}$ (1.57)^{NS} (4.61–)** (6.21)** (8.15–)	0.96	133.01**	(32.62)	1.63	(5)
20	صافي فائض الطلب للناتج المحلي الاجمالي (%)	الخطية	ص$_{ن}$ = 66.67 + 3 ص$_{ن-1}$ (2.61)** (4.22)	0.24	6.79**	93.51	3	3.21
21	عرض النقود طبقا للمفهوم الأول M_1 (بليون جنيه)	التربيعية	ص$_{ن}$ = 40408.58 – 8143.09 ص$_{ن-1}$ + 773.39 ص$^{2}_{ن-1}$ (12.23)** (5.21–)** (4.96)	0.98	462.21**	88088.05	10418.27	11.83
22	عرض النقود طبقا للمفهوم الأول M_2 (بليون جنيه)	التربيعية	ص$_{ن}$ = 148744.50 – 18238.10 ص$_{ن-1}$ + 2588.83 ص$^{2}_{ن-1}$ (23.99)** (6.84–)** (10.70)	0.99	2650.58**	416587.44	43893.82	10.54

حيث ص$_{ن}$ = القيمة التقديرية للمتغير التابع موضع الدراسة في السنة ن ، ص$_{ن-1}$ = متغير الزمن حيث ن = 1، 2، ..... 23.

R^2 - معامل التحديد. F - قيمة F المحسوبة. NS : غير معنوي، (**) معنوية عند مستوى معنوية 0.01 ، (*) معنوية عند مستوى معنوية 0.05.

القيم بين الأقواس أسفل معاملات الانحدار تمثل قيمة (ت) المحسوبة.

المصدر: حسبت بواسطة الباحث من 1- وزارة التخطيط المصرية، 2- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائي السنوي، اعداد مختلفة.

جدول رقم (3) يوضح معامل الاستقرار النقدي (معامل الضغط التضخمي)، وسرعة دوران النقود لمفهومي عرض النقود M_1، M_2 خلال الفترة (1990-2012).

البيان / السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون جنيه) (1)	عرض النقود (كمية وسائل الدفع) M_1 (مليون جنيه) (2)	عرض النقود (إجمالي السيولة المحلية) M_2 (مليون جنيه) (3)	معدل التغير في M_1 (مليون جنيه) (4)	معدل التغير في M_2 (مليون جنيه) (5)	معدل التغير في الناتج المحلي (مليون جنيه) (6)	معامل الاستقرار النقدي M_1 (معامل الضغط التضخمي) (مليون جنيه) (6) - (4) = (7)	معامل الاستقرار النقدي M_2 (معامل الضغط التضخمي) (مليون جنيه) (6) - (5) = (8)	سرعة النقود V_1 (%) = (9) (2)÷(1)	سرعة النقود V_2 (%) = (10) (3)÷(1)	متوسط السرعتين (%) (11)
1990	91535.00	16248.00	95590.00	-	-	-	-	-	5.63	0.96	2.32
1991	110011.00	17354.00	107414.00	1106.00	11824.00	2976.17	-1870.17	8847.83	6.34	1.02	2.55
1992	131057.00	18890.00	118768.00	1536.00	11354.00	6535.09	-4999.09	4818.91	6.94	1.10	2.77
1993	146160.00	22443.00	132162.00	3553.00	13394.00	878.43	2674.57	12515.57	6.51	1.11	2.68
1994	162967.00	25626.00	144607.00	3183.00	12445.00	3147.53	35.47	9297.47	6.36	1.13	2.68
1995	191010.00	29311.00	150254.00	3685.00	5647.00	9373.56	-5688.56	-3726.56	6.52	1.27	2.88
1996	214185.00	35330.00	168806.00	6019.00	18552.00	-152.82	6171.82	18704.82	6.06	1.27	2.77
1997	247028.00	39052.00	193902.00	3722.00	25096.00	13172.47	-9450.47	11923.53	6.33	1.27	2.84
1998	266757.70	43588.00	210487.00	4536.00	16585.00	9333.39	-4797.39	7251.61	6.12	1.27	2.78
1999	282578.00	48844.00	234569.00	5256.00	24082.00	3927.28	1328.72	20154.72	5.79	1.20	2.64
2000	315.67	49750.00	255488.00	906.00	20919.00	27712.78	-26806.78	-6793.78	7.13	1.39	3.14
2001	332.54	53492.00	285084.00	3742.00	29596.00	11156.25	-7414.25	18439.75	6.22	1.17	2.69
2002	354.56	60203.00	329126.00	6711.00	44042.00	28875.59	-22164.59	15166.41	5.89	1.08	2.52
2003	390.62	67212.00	384262.00	7009.00	55136.00	17247.20	-10238.20	37888.80	5.81	1.02	2.43
2004	456.34	77606.00	434911.00	10394.00	50649.00	37005.82	-26611.82	13643.18	5.88	1.05	2.48
2005	506.51	89685.00	493884.00	12079.00	58973.00	101659.22	-89580.22	-42686.22	5.65	1.03	2.41
2006	581.14	109274.00	560356.00	19589.00	66472.00	17618.74	1970.26	48853.26	5.32	1.04	2.35
2007	810.39	131290.20	662688.20	22016.20	102332.20	60390.43	-38374.23	41941.77	6.17	1.22	2.75
2008	855.30	170579.00	766664.00	39288.80	103975.80	66268.18	-26979.38	37707.62	5.01	1.12	2.37
2009	994.0551	182991.00	831211.00	12412.00	64547.00	57907.91	-45495.91	6639.09	5.43	1.20	2.55
2010	1150.5896	214040.00	917459.00	31049.00	86248.00	60163.35	-29114.35	26084.65	5.38	1.25	2.60
2011	1309.9057	248707.00	1009411.00	34667.00	91952.00	-78883.09	113550.09	170835.09	5.27	1.30	2.61
2012	1475.3261	274510.00	1094408.00	25803.00	84997.00	81288.46	-55485.46	3708.54	5.37	1.35	2.69
المتوسط	494.62	88088.05	416587.44	11739.18	45400.82	24436.45	-12697.27	20964.37	5.94	1.16	2.62

المصدر: جمعت وحسبت بواسطة الباحث من : 1- وزارة التخطيط المصرية،
2- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

جدول رقم (4): يوضح الفجوة التضخمية والحجم النسبي لها تبعا لطريقتي إجمالي فائض الطلب وصافي فائض الطلب خلال الفترة (1990-2012).

البيان / السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة (مليار جنيه) (1)	اجمالي الاستثمار (مليار جنيه) (2)	معدل الاستثمار الى الانفاق الإجمالي (%) (3) =(6)÷(2)	اجمالي الاستهلاك (مليار جنيه) (4)	معدل الاستهلاك الى الإنفاق الإجمالي (%) (5) =(2)÷(6)	الإنفاق الأجمالي (مليار جنيه) (6) =(4)+(2)	اجمالي فائض الطلب (مليار جنيه) (7) =(6) - (1)	الصادرات الكلية السلعية والخدمية (مليار جنيه) (8)	الواردات الكلية السلعية والخدمية (مليار جنيه) (9)	اجمالي الموارد (مليار جنيه) (10) =(1)+(9)	اجمالي الاستخدامات (مليار جنيه) (11) =(6)+(8)	الفجوة التضخمية (مليار جنيه) (12) =(11)-(10)	الحجم النسبي للفجوة التضخمية (%) (13) =(1)÷(7)
1990	91 54	27.7	25.77	79.8	74.23	107 50	15 97	19.50	31 20	122.74	127 00	4.27	17 44
1991	94 51	26 7	21.99	94.7	78.01	121 40	26 89	30.90	39.80	134 31	152 30	17 99	28.45
1992	101 05	26 1	18.43	115.5	81 57	141 50	40 55	39.50	43.00	144.05	181 10	37 05	40.13
1993	101 92	30.8	19.04	131	80.96	161 80	59 88	16.14	46 70	148.62	177 94	29.31	58.74
1994	105 07	36 1	19 56	148.5	80 44	184 60	79 53	40.1	49 20	154 27	224 70	70 43	75.69
1995	114 45	41 1	19 16	173.4	80.84	214 50	100 05	45.99	58 29	172 74	260.49	87 75	87.43
1996	114.29	41 6	17 20	200 3	82.80	241 90	127 61	47.6	61 10	175 39	289.50	114 11	111 65
1997	127 47	46 7	16.56	235.3	83.44	282.00	154 53	50.1	66.20	193.67	332 10	138.43	121.24
1998	136 80	61 8	19.64	252.9	80.36	314 70	177 90	46 6	73 90	210.70	361 30	150.60	130 05
1999	140 73	66 5	19 97	266 5	80 03	333.00	192 27	46.3	71 70	212.43	379 30	166 87	136.63
2000	168 44	66.5	18 34	296 1	81 66	362 60	194 16	55.1	77 60	246.04	417 70	171.66	115 27
2001	179 60	65 5	17 42	310 6	82 58	376 10	196 50	62.7	80.1	259 70	438 80	179 10	109 42
2002	208 47	68 2	17 25	327 264	82.75	395 46	186 99	69.4	85.9	294 37	464 86	170.49	89.70
2003	225 72	70 5	16.46	357.819	83 54	428 32	202 60	91	101 8	327 52	519 32	191 80	89.76
2004	262 72	82 2	16.71	409 742	83 29	491 94	229 22	137	143 6	406 32	628 94	222 62	87 25
2005	364 38	96.8	17 58	453 911	82 42	550 71	186 33	163.4	175.6	539.98	714 11	174.13	51 14
2006	382 00	115 7	18 43	512 044	81 57	627 74	245 74	185	195	577 00	812 74	235.74	64 33
2007	442 39	155 3	19 92	624 28	80 08	779 58	337 19	225.3	259 4	701 79	1004.88	303 09	76.22
2008	508 66	200 5	21 16	747 102	78 84	947 60	438 94	295.9	346	854 66	1243 50	388 84	86 29
2009	566 57	200	17 99	911 85	82 01	1111 85	545 28	260 1	329 3	895 87	1371 95	476.08	96.24
2010	626.73	235 3	18 53	1034 49	81 47	1269 79	643 06	257 6	320 8	947 53	1527 39	579 86	102 61
2011	547 85	234.5	16 43	1192.906	83 57	1427 41	879 56	282	335 6	883 45	1709 41	825 96	160 55
2012	629 14	258 1	15 11	1450	84 89	1708 10	1078 96	274.60	407.20	1036 34	1982 70	946 36	171 50
المتوسط	271.33	98.01	18.52	448.96	81.33	546.97	275.64	119.21	147.78	419.11	666.18	247.07	81.75

2050

تابع جدول رقم (4):

البيان / السنه	صافي الحساب الجاري بدون التحويلات (مليار جنيه) (14)	صافي فائض الطلب (مليار جنيه) (15) =(7)-(14)	معدل عجز العمليات الجارية لإجمالي فائض الطلب (%) (16) =(14)-(7)	نسبة الفجوة التضخمية (صافي فائض الطلب/الناتج المحلي) (%) (17) =(15)÷(1)
1990	(12.37)	28.33	(77.46)	30.95
1991	(12.06)	38.95	(44.84)	41.21
1992	(5.80)	46.35	(14.30)	45.87
1993	(11.70)	71.58	(19.55)	70.23
1994	(12.33)	91.85	(15.50)	87.42
1995	(12.96)	113.01	(12.95)	98.75
1996	(12.57)	140.17	(9.85)	122.64
1997	(13.65)	168.18	(8.83)	131.95
1998	(24.00)	201.90	(13.49)	147.59
1999	(22.42)	214.69	(11.66)	152.56
2000	(19.92)	214.08	(10.26)	127.10
2001	(13.86)	210.36	(7.05)	117.13
2002	(15.68)	202.67	(8.39)	97.22
2003	(8.38)	210.98	(4.14)	93.47
2004	(3.19)	232.41	(1.39)	88.46
2005	(15.15)	201.48	(8.13)	55.29
2006	(21.82)	267.56	(8.88)	70.04
2007	(27.36)	364.55	(8.12)	82.40
2008	(46.56)	485.50	(10.61)	95.45
2009	(70.07)	615.35	(12.85)	108.61
2010	(81.59)	724.65	(12.69)	115.62
2011	(112.66)	992.21	(12.81)	181.11
2012	(174.18)	1253.14	(16.14)	199.18
المتوسط	(32.62)	308.26	(15.21)	93.51

الأرقام بين القوسين سالبة.

المصدر: جمعت وحسبت بواسطة الباحث من: 1- وزارة التخطيط المصرية، 2- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

جدول رقم (5) يوضح الفجوة التضخمية والحجم النسبي لها تبعا لطريقة قائض عرض النقود خلال الفترة (1990-2012).

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليار جنيه) (1)	عرض النقود (كمية وسائل الدفع) M_1 (مليون جنيه) (2)	عرض النقود (إجمالي السيولة المحلية) M_2 (مليون جنيه) (3)	معدل التغير في M_1 (مليون جنيه) (4)	معدل التغير في M_2 (مليون جنيه) (5)	معدل التغير في الناتج المحلي (مليون جنيه) (6)	كمية النقودM_1/الناتج المحلي الأجمالي (%) (7) = (2) ÷(1)	كمية النقودM_2/الناتج المحلي الأجمالي (%) (8) = (3) ÷(1)	الزيادة غير التضخمية في عرض النقود M_1 (مليون جنيه) (9) = (7)× (6)	الزيادة غير التضخمية في عرض النقود M_2 (مليون جنيه) (10) = (8)× (6)	قائض عرض النقود M_1 (الفجوة التضخمية) (مليون جنيه) (11) = (2)- (9)	قائض عرض النقود M_2 (الفجوة التضخمية) (مليون جنيه) (12) = (3) - (10)
1990	91535	16248.00	95590.00				0.18	1.04	0.00	0.00	0.00	0.00
1991	94511.17	17354.00	107414.00	1106.00	11824.00	2976.17	0.18	1.14	546.48	3382.48	559.52	8441.52
1992	101046.26	18890.00	118768.00	1536.00	11354.00	6535.09	0.19	1.18	1221.70	7681.23	314.30	3672.77
1993	101924.69	22443.00	132162.00	3553.00	13394.00	878.43	0.22	1.30	193.42	1139.02	3359.58	12254.98
1994	105072.21	25626.00	144607.00	3183.00	12445.00	3147.53	0.24	1.38	767.65	4331.82	2415.35	8113.18
1995	114445.78	29311.00	150254.00	3685.00	5647.00	9373.56	0.26	1.31	2400.69	12306.40	1284.31	-6659.40
1996	114292.96	35330.00	168806.00	6019.00	18552.00	-152.82	0.31	1.48	-47.24	-225.71	6066.24	18777.71
1997	127465.43	39052.00	193902.00	3722.00	25096.00	13172.47	0.31	1.52	4035.69	20038.13	-313.69	5057.87
1998	136798.82	43588.00	210487.00	4536.00	16585.00	9333.39	0.32	1.54	2973.88	14360.93	1562.12	2224.07
1999	140726.10	48844.00	234569.00	5256.00	24082.00	3927.28	0.35	1.67	1363.10	6546.17	3892.90	17535.83
2000	168438.87	49750.00	255488.00	906.00	20919.00	27712.78	0.30	1.52	8185.23	42034.73	-7279.23	-21115.73
2001	179595.13	53492.00	285084.00	3742.00	29596.00	11156.25	0.30	1.59	3322.86	17709.11	419.14	11886.89
2002	208470.72	60203.00	329126.00	6711.00	44042.00	28875.59	0.29	1.58	8338.81	45587.73	-1627.81	-1545.73
2003	225717.91	67212.00	384262.00	7009.00	55136.00	17247.20	0.30	1.70	5135.70	29361.61	1873.30	25774.39
2004	262723.73	77606.00	434911.00	10394.00	50649.00	37005.82	0.30	1.66	10931.15	61259.17	-537.15	-10610.17
2005	364382.96	89685.00	493884.00	12079.00	58973.00	101659.22	0.25	1.36	25021.22	137788.73	-12942.22	-78815.73
2006	382001.70	109274.00	560356.00	19589.00	66472.00	17618.74	0.29	1.47	5039.95	25844.82	14549.05	40627.18
2007	442392.12	131290.20	662688.20	22016.20	102332.20	60390.43	0.30	1.50	17922.27	90462.78	4093.93	11869.42
2008	508660.30	170579.00	766664.00	39288.80	103975.80	66268.18	0.34	1.51	22223.00	99880.86	17065.80	4094.94
2009	566568.21	182991.00	831211.00	12412.00	64547.00	57907.91	0.32	1.47	18703.18	84956.57	-6291.18	-20409.57
2010	626731.56	214040.00	917459.00	31049.00	86248.00	60163.35	0.34	1.46	20546.86	88071.85	10502.14	-1823.85
2011	547848.47	248707.00	1009411.00	34667.00	91952.00	-78883.09	0.45	1.84	-35810.59	-145342.12	70477.59	297294.12
2012	629136.93	274510.00	1094408.00	25803.00	84997.00	81288.46	0.44	1.74	35468.42	141404.41	-9665.42	-56407.41
المتوسط	271325.52	88088.05	416587.44	11739.18	45400.82	24436.45	0.29	1.46	6890.58	34286.12	4338.20	9140.75

المصدر: جمعت وحسبت بواسطة الباحث من: 1- وزارة التخطيط المصرية،
2- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

جدول رقم (6) يوضح نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك نسبة الإفراط النقدي خلال الفترة (1990-2012).

البيان / السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة (مليار جنيه) (1)	عرض النقود (كمية وسائل الدفع) M_1 (مليون جنيه) (2)	عرض النقود (إجمالي السيولة المحلية) M_2 (مليون جنيه) (3)	نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي طبقا ل M_1 (%) = (4) (1)÷(2)	الرقم القياسي لنصيب الوحدة المنتجة طبقا M_1 (%) (5)	نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي طبقا ل M_2 (%) = (6) (1)÷(3)	الرقم القياسي لنصيب الوحدة المنتجة طبقا M_2 (%) (7)	النقود المثلي M_1 (مليون جنيه) (8) = (1) ×(0.178)	النقود المثلي M_1 (مليون جنيه) (9) =(1)× (1.044)**	حجم الافراط النقدي M_1 (مليون جنيه) (10) = (2) -(8)	حجم الافراط النقدي M_2 (مليون جنيه) (11) = (3) -(9)	نسبة الإفراط النقدي M_1 (%) = (12) (1)÷(10)	نسبة الإفراط النقدي M_2 (%) = (13) (1)÷(11)
1990	91535	16248.00	95590.00	0.18	100.00	1.04	100.00	16248.00	95590.00	0.00	0.00	0.00	0.00
1991	94511.17	17354.00	107414.00	0.18	103.44	1.14	108.83	16776.29	98698.01	577.71	8715.99	0.61	9.22
1992	101046.26	18890.00	118768.00	0.19	105.32	1.18	112.55	17936.30	105522.61	953.70	13245.39	0.94	13.11
1993	101924.69	22443.00	132162.00	0.22	124.05	1.30	124.17	18092.23	106439.95	4350.77	25722.05	4.27	25.24
1994	105072.21	25626.00	144607.00	0.24	137.40	1.38	131.79	18650.93	109726.91	6975.07	34880.09	6.64	33.20
1995	114445.78	29311.00	150254.00	0.26	144.28	1.31	125.72	20314.80	119515.72	8996.20	30738.28	7.86	26.86
1996	114292.96	35330.00	168806.00	0.31	174.15	1.48	141.43	20287.67	119356.13	15042.33	49449.87	13.16	43.27
1997	127465.43	39052.00	193902.00	0.31	172.60	1.52	145.67	22625.86	133112.15	16426.14	60789.85	12.89	47.69
1998	136798.82	43588.00	210487.00	0.32	179.50	1.54	147.34	24282.59	142859.01	19305.41	67627.99	14.11	49.44
1999	140726.10	48844.00	234569.00	0.35	195.53	1.67	159.61	24979.71	146960.26	23864.29	87608.74	16.96	62.25
2000	168438.87	49750.00	255488.00	0.30	166.39	1.52	145.25	29898.89	175900.72	19851.11	79587.28	11.79	47.25
2001	179595.13	53492.00	285084.00	0.30	167.80	1.59	152.00	31879.19	187551.19	21612.81	97532.81	12.03	54.31
2002	208470.72	60203.00	329126.00	0.29	162.69	1.58	151.18	37004.78	217705.97	23198.22	111420.03	11.13	53.45
2003	225717.91	67212.00	384262.00	0.30	167.75	1.70	163.02	40066.26	235717.22	27145.74	148544.78	12.03	65.81
2004	262723.73	77606.00	434911.00	0.30	166.41	1.66	158.52	46635.01	274362.39	30970.99	160548.61	11.79	61.11
2005	364382.96	89685.00	493884.00	0.25	138.56	1.36	129.79	64680.11	380525.12	25004.89	113358.88	6.86	31.11
2006	382001.70	109274.00	560356.00	0.29	161.15	1.47	140.47	67807.54	398924.37	41466.46	161431.63	10.86	42.26
2007	442392.12	131290.20	662688.20	0.30	167.19	1.50	143.44	78527.20	461990.09	52763.00	200698.11	11.93	45.37
2008	508660.30	170579.00	766664.00	0.34	188.92	1.51	144.33	90290.19	531193.95	80288.81	235470.05	15.78	46.29
2009	566568.21	182991.00	831211.00	0.32	181.96	1.47	140.49	100569.18	591667.18	82421.82	239543.82	14.55	42.28
2010	626731.56	214040.00	917459.00	0.34	192.40	1.46	140.18	111248.53	654495.77	102791.47	262963.23	16.40	41.96
2011	547848.47	248707.00	1009411.00	0.45	255.75	1.84	176.43	97246.32	572118.16	151460.68	437292.84	27.65	79.82
2012	629136.93	274510.00	1094408.00	0.44	245.81	1.74	166.57	111675.50	657007.69	162834.50	437400.31	25.88	69.52
المتوسط	271325.52	88088.05	416587.44	0.29	160.82	1.46	140.01	38118.66	224259.13	39926.18	133242.20	9.44	40.71

* عرض النقود (M_1) ÷ الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة في سنة الاساس.

** عرض النقود (M_2) ÷ الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة في سنة الأساس.

المصدر: جمعت وحسبت بواسطة الباحث من 1- وزارة التخطيط المصرية.

2- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائي السنوي، اعداد مختلفة.

جدول رقم:(7) يوضح فجوة الموارد المحلية ونسبة تلك الفجوة وكذلك نسبة الاستثمار والاستهلاك والإنفاق الحكومي للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(1990-2012).

البيان / السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار جنيه) (1)	الصادرات الكلية السلعية والخدمية (مليار جنيه) (2)	الواردات الكلية السلعية والخدمية (مليار جنيه) (3)	فجوة الموارد المحلية (مليار جنيه) (4) =(2) - (3)	نسبة فجوة الموارد المحلية للناتج المحلي الاجمالي(%) (5) =(4) ÷ (1)	نسبة التغير للفجوة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي علي اعتبار سنة 1990 أساس (%) (6) =(5) ÷ (5) سنة 1990	نسبة الاستثمار للناتج المحلي الاجمالي (%)	نسبة الاستهلاك للناتج المحلي الإجمالي (%)	نسبة الانفاق الحكومي للناتج المحلي الإجمالي (%)
1990	91.54	14.76	22.32	-7.56	-8.26	100.00	30.26	87.18	33.11
1991	110.01	13.75	26.12	-12.37	-11.24	136.13	24.27	86.08	37.71
1992	131.06	13.64	33.42	-19.78	-15.09	182.77	19.91	88.13	41.53
1993	146.16	16.14	41.33	-25.19	-17.24	208.68	21.07	89.63	42.78
1994	162.97	40.1	49.20	-9.10	-5.58	67.61	22.15	91.12	40.08
1995	191.01	45.99	58.29	-12.30	-6.44	77.97	21.52	90.78	30.64
1996	214.19	47.6	61.10	-13.50	-6.30	76.32	19.42	93.52	29.83
1997	247.03	50.1	66.20	-16.10	-6.52	78.91	18.90	95.25	27.05
1998	266.76	46.6	73.90	-27.30	-10.23	123.91	23.17	94.81	26.88
1999	282.58	46.3	71.70	-25.40	-7.13	108.83	23.53	94.31	30.44
2000	315.67	55.1	77.60	-22.50	-5.23	86.30	21.07	93.80	28.23
2001	332.54	62.7	80.1	-17.40	-4.65	63.35	19.70	93.40	28.85
2002	354.56	69.4	85.9	-16.50	-2.76	56.34	19.23	92.30	32.59
2003	390.62	91	101.8	-10.80	-1.45	33.48	18.05	91.60	32.59
2004	456.34	137	143.6	-6.60	-2.41	17.51	18.01	89.79	31.99
2005	506.51	163.4	175.6	-12.20	-1.72	29.16	19.11	89.62	31.91
2006	581.14	185	195	-10.00	-4.21	20.83	19.91	88.11	35.76
2007	810.39	225.3	259.4	-34.10	-5.86	50.95	19.16	77.03	27.40
2008	855.30	295.9	346	-50.10	-6.96	70.92	23.44	87.35	33.00
2009	994.0551	260.1	329.3	-69.20	-5.49	84.29	20.12	91.73	35.36
2010	1150.5896	257.6	320.8	-63.20	-4.09	66.51	20.45	89.91	31.81
2011	1309.9057	282	335.6	-53.60	-8.99	49.54	17.90	91.07	29.93
2012	1475.3261	274.60	407.20	-132.60	-7.13	108.82	17.49	98.28	31.93
المتوسط	**494.62**	**117.13**	**146.15**	**-29.02**	**-6.82**	**69.92**	**20.61**	**90.55**	**32.40**

المصدر: جمعت وحسبت بواسطة الباحث من : 1- وزارة التخطيط المصرية.
2- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائي السنوي، اعداد مختلفة

جدول رقم (8) يوضح حساب التضخم المستورد والمعايير الاقتصادية للتعرف علي آثاره خلال الفترة (1990-2012).

البيان / السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليار جنيه) (1)	الصادرات الكلية السلعية والخدمية (مليار جنيه) (2)	الواردات الكلية السلعية والخدمية (مليار جنيه) (3)	نسبة التجارة درجة الانكشاف الاقتصادي (%) =(4) [(2)+(3)]÷(1)	التغير في قيمة الصادرات (%) (5)	التغير في قيمة الواردات (%) (6)	التغير في قيمة الناتج المحلي الاجمالي الجاري (%) (7)	الميل الحدي للصادرات (%) =(8) (5) ÷ (7)	الميل الحدي للواردات (%) = (9) (6) ÷ (7)	نسبة الاستيراد للناتج المحلي الاجمالي (%) = (10) (3) ÷ (1)	التضخم العالمي (%) (11)	التضخم المستورد بطريقة الناتج المحلي الإجمالي (%) =(12) [(3) ÷ (1)]×(11)	التضخم المستورد بطريقة اجمالي الانفاق المحلي (%) (13) =[(3)÷(الانفاق المحلي)]×(11)
1990	91.54	14.76	22.32	40.51	-	-	-	-	-	24.39	18.11	3.76	4.42
1991	110.01	13.75	26.12	36.25	-1.01	3.80	18.48	-5.45	20.58	23.75	15.32	3.30	3.64
1992	131.06	13.64	33.42	35.91	-0.12	7.30	21.05	-0.55	34.68	25.50	18.91	4.46	4.82
1993	146.16	16.14	41.33	39.31	2.50	7.91	15.10	16.53	52.34	28.27	19.98	5.10	5.65
1994	162.97	40.1	49.20	54.80	23.97	7.87	16.81	142.59	46.85	30.19	24.81	6.61	7.49
1995	191.01	45.99	58.29	54.59	5.89	9.09	28.04	21.00	32.41	30.52	21.75	5.91	6.64
1996	214.19	47.6	61.10	50.75	1.61	2.81	23.18	6.95	12.13	28.53	20.67	5.22	5.90
1997	247.03	50.1	66.20	47.08	2.50	5.10	32.84	7.61	15.53	26.80	19.36	4.54	5.19
1998	266.76	46.6	73.90	45.17	-3.50	7.70	19.73	-17.74	39.03	27.70	9.75	2.29	2.70
1999	282.58	46.3	71.70	41.76	-0.30	-2.20	15.82	-1.90	-13.91	25.37	13.12	2.82	3.33
2000	354.56	55.1	77.60	37.43	8.80	5.90	71.99	12.22	8.20	21.89	13.39	2.87	2.93
2001	390.62	62.7	80.1	42.94	7.60	2.50	-22.02	-34.51	-11.35	24.09	10.19	2.17	2.09
2002	456.34	69.4	85.9	43.80	6.70	5.80	22.02	30.43	26.34	24.23	7.3	1.59	1.37
2003	506.51	91	101.8	49.36	21.60	15.90	36.06	59.91	44.10	26.06	8.83	2.10	1.77
2004	581.14	137	143.6	61.49	46.00	41.80	65.72	69.99	63.60	31.47	7.06	2.06	1.74
2005	810.39	163.4	175.6	66.93	26.40	32.00	50.17	52.62	63.78	34.67	7.77	2.48	1.68
2006	855.30	185	195	65.39	21.60	19.40	74.63	28.94	25.99	33.55	12.15	3.77	2.77
2007	994.06	225.3	259.4	59.81	40.30	64.40	229.24	17.58	28.09	32.01	5.9	1.96	1.54
2008	1150.59	295.9	346	75.05	70.60	86.60	44.91	157.19	192.81	40.45	10.41	3.80	3.13
2009	1309.91	260.1	329.3	59.29	-35.80	-16.70	138.75	-25.80	-12.04	33.13	8.15	2.41	2.05
2010	1475.33	257.6	320.8	50.27	-2.50	-8.50	156.53	-1.60	-5.43	27.88	5.04	1.27	1.10
2011	1309.91	282	335.6	47.15	24.40	14.80	159.32	15.32	9.29	25.62	6.77	1.59	1.73
2012	1475.33	274.60	407.20	46.21	-7.40	71.60	165.42	-4.47	43.28	27.60	5.8	1.38	1.60
المتوسط	587.53	117.13	146.15	49.04	11.81	17.49	62.90	24.86	32.56	28.12	11.31	2.87	2.82

المصدر : جمعت وحسبت بواسطة الباحث من : 1- وزارة التخطيط المصرية،
2- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

المراجـــــــــع

خليل حماد، زكية مشعل، تأثير انكماش الاقتصادات العربية للخارج علي السياسات الاقتصادية الداخلية، مجلة أبحاث اليرموك، الأردن، المجلد (12)، العدد (2)، 1986.

رمزي زكى(د)، مشكلة التضخم في مصر، أسبابها ونتائجها، مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، 1980

سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر. قسم العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، 2006.

سهام كامل محمد، دراسة اقتصادية تحليلية للارقام القياسية لأسعار السلع الاستهلاكية في العراق للمدة 2000-2008. المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، مجلد (1)، عدد (2)، 2009.

عادل محمد خليفة (د)، قياس أثر التحرر الاقتصادي في التنمية الاقتصادية والفجوة التضخمية في الاقتصاد المصري، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة،جامعة الاسكندرية، 1993.

عثمان سعد النشوان(د)، عادل محمد خليفة(د)، أثر التضخم علي الإنتاجية المتوسطة للاستثمارات الزراعية في المملكة العربية السعودية، كلية علوم الغذية والزراعة، جامعة الملك سعود، بدون سنة.

علي توفيق الصادق(د)، العوامل الخارجية في إحداث الظاهرة التضخمية في البلاد العربية (التضخم المستورد)، التضخم في العالم العربي، بحوث ومناقشات اجتماع خبراء بالكويت خلال الفترة 16-18/3/ 1985، دار الشباب للنشر، 1986.

محمد بن عبد الله الجراح(د)، مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية(دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود). مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (27)، العدد (1)، 2011.

محمد نور الدين حسين(د)، أسباب التضخم المحلي وسياسة تخفيض قيمة العملة السودانية العربية (التضخم المستورد)، التضخم في العالم العربي، بحوث ومناقشات اجتماع خبراء بالكويت خلال الفترة 16-18، مارس 1985.

10- محمود عبد الفضيل (د)، مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي الجذور والمسببات والأبعاد والسياسات، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الأمانة العامة، بيروت، 1982.

محي الدين الحاج(د)، دراسة اقتصادية لقياس اثر التضخم في النشاط الاقتصادي اليمني، مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية، المجلد (21)، العدد (1)، 2005.

هبة عبد المنعم(د)، ديناميكية التضخم في الدول العربية (1980-2011)، دراسات اقتصادية، الدائرة الاقتصادية والنقدية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2013

يوسف فالح الحنيطي، أثر التضخم المستورد علي التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الأردن، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، 1996.

Hellerstein, Rebecca, The Impact of Inflation, Federal Reserve Bank of Boston, Winter 1997.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء www.capmas.gov.eg

الموقع الالكتروني لوزارة التخطيط المصرية www mop.gov.eg

AN ECONOMIC STUDY OF INFLATIONARY PRESURES IN THE EGYPTIAN ECONOMY

Abd El-dayem ,M.A.
Agric,Economic Dept, fac.Of Agric.Mans.Univ.

ABSTRACT

The inflation is one of the world phenomena that arise as a result of the imbalance between demand and supply of goods and services, leading to a state of price stability of the national economy is in decline in real interest rates, and low domestic savings, and then decline in capital formation and the low purchasing power of money, which adversely affects all the well-being of the population and the rate of growth of the Egyptian economy as a whole.

The most research problem in inflationary pressures faced by the Egyptian economy in all economic sectors resulting from structural imbalances, the structure of supply and inability to keep up with the structure of demand, with an estimated inflation rate of about 7.90% on average for the period (1990-2012), recording an increase estimated at 11.14% in the the last five years (2008-2012) at the rate of increase was estimated at 41.01% compared to the first period. Effects have appeared in the failure to diversify national production structure, high unemployment and lack of productive structures' ability to absorb new labor, which leads to stagnation supply of goods and services and forced the state to rely on imports, which in turn leads to a gradual and continuous rise in the general level of prices, which summoned study with those inflationary pressures successive and continuous and know how to treat and reduce them, and the aim of the research is to identify the following themes:

1-(The appearance of the phenomenon of inflation) by measuring changes in the general level of prices. By studying the records of various types, where they show increasing growth rates close during the study period, suggesting a high general level of prices to indicate the presence of inflation

2-(diagnosing the phenomenon of inflation) to measure domestic inflationary pressures and imported in the Egyptian economy in knowing the factors influencing them were used by some measures and economic criteria to measure inflationary pressures, both domestic ones by monetary stability and the proportion of cash over next to the different ways to measure the size of the inflationary gap coefficient, or imported and by the degree of economic vulnerability, and the marginal propensity to import and export

3-(A prescription treatment of the phenomenon of inflation) the proposed treatment to reduce inflationary pressures, the Egyptian economy, both in the short term by affecting the demand and supply sides following a series of monetary and fiscal policies such as policy and wage policy or long-term by influencing some economic variables college Kalsadarat total imports The savings and investment . etc

Recommends Find a set of recommendations to come out of the inflation circle, including the restriction of consumer demand, and encourage individuals to save with the operation of idle capacity in producing various goods and services sectors to increase production and thus increase the overall supply and prepare for export in the long period of time, and work to narrow the domestic resource gap by increase the level of exports compared to imports so as to goods and services for the various sectors of the national economy, as well as the correct structural imbalances Egyptian balance of payments to reduce imported inflation